المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 12 شباط 2024
No.12 Feb 2024

تَعَقُّبَات أبِي بكْرٍ الأنبَارِيّ (ت328هـ) في كتَابِهِ (الأَضْدَاد) لآرَاء قُطْرَب (ت206هـ)

م.د. وسام غالي كاطع
دكتوراه لغة عربية/ لغة
المديرية العامة لتربية واسط
Wissamghali79@gmail.com

الملخص:

يقوم هذا البحث على جمع المسائل التي تعقَّبَ فيها أبو بكر الأنباري- في كتابه (الأضداد) - آراء قطرب، وهما عَلَمان مِن أعلام اللغة، وتسليط الضوء على منهج الأنباري في هذه التعقُّبات، والأدلَّة والمصادر التي استند إليها، والألفاظ التي استعملها فيها، ودراسة هذه التعقّبات دراسة وصفية تحليلية تقويمية، ومناقشتها مناقشة علمية، مع بيان وجهة نظر الباحث في المسألة مدار البحث، دون الانتقاص من أحد العالمين، أو تفضيل رأي أحدهما أو ترجيحه على رأي الآخر إلّا بما يسنده الدَّليلُ، وتدعمه الحُجَّة، ومن ثمّ عرض أهمّ النتائج التي توصّل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: أبو بكر الأنباري، قطرب، الأضداد، التعقّبات.

Abu Bakr Al-Anbari's Investigations (328 H.) in his entitled Book "Alathdad" for Qutrub's views (2006 H).

Lecturer Dr. Wissam Ghali Gatea
Directorate General of Education in Wasit

Abstract

The current paper collects all the investigated issues by Abu Bakr Al-Anbari in his known book "Alathdad" for Qutrub's views. Both are great scientists in Linguistics, focusing on Alanbari's approach in these investigations, the adopted evidence and sources, and the verbal he used in this paper. The Researcher has studied these Investigations in an Analytical and Evaluative manner, discussing them Scientifically and stating the Researcher's point of view regarding the paper's problem without derogating one of the Scientists or considering one than the other unless supported with evidence. Finally, the main results were displayed.

Keywords: Abu Bakr Al-Anbari, Qutrub, Alathdad, Investigations.

المقدّمة:

لقد قيّض الله للّغة العربيّة علماء أجلّاء، نذروا أنفسهم لخدمتها، والعناية بها، والحفاظ عليها، ممّا جعلها أكثر اللّغات فصاحةً وبلاغةً، وأجملها ألفاظًا، وأغزرها معانيًا، ففيها من الألفاظ القويّة الجزلة، ومن المعاني الأخَاذة المحكمة، ومن الصور الجميلة، وغير ذلك من السمات ما ليس في غيرها من اللغات؛ ولذا شرّفها الله لتكون لغة كتابه العظيم، ولسان نبيه الكريم (صلى الله عليه وعلى آله وسلّم).

ومن بين أولئك الأعلام، العالم اللّغوي المشهور قطرب، أحد أساطين اللّغة وكبار سدنتها، ومن حملة لواء العربية في عصره، الذين كان لهم أثر واضح في تراث العربية، فلا تكاد تجد مصنفًا يخلو من قول لقطرب أو

إحالة عليه، وقد تلقّى كثير من العلماء آراءه وأقواله، وتناقلوها جيلًا بعد جيل، واتكأوا على مصنفاته وأفادوا منها كثيرًا، لكنّ مكانته العلمية هذه وعلوّ كعبه لم يُحَصِّناه من التعَقُّب والنّقْدِ، فكانت آراؤه وأقواله وأفكاره واختياراته محطّ جدل وخلاف لدى بعض العلماء، ممّن جاءُوا بعده، فعندما أخضعوها للدرس والتمحيص، كانوا بين موافق لها وبين منكر، ففريق يرى في هذا العالم اللغويّ المتميز، والراوية الثقة، والعالم القدير، وفريق آخر يسِمُه بالكذب فيما يروي، والزيف فيما ينقل، فيهجن مذهبه ويزري به(ينظر: قطرب، 1984م، مقدمة المحقق 40)، و"لا شكّ أنّ الخلاف حول إنسان دليل على أهمية هذا الإنسان وتميز أفكاره، بحيث ينشغل الناس بها، ويخضعونها للدرس والتمحيص، فيقبلها بعضهم؛ لأنّه وجد فيها أصالة متميزة، وإضافة نوعية واضحة. ويرفضها آخرون؛ لأنّهم وجدوا فيها خروجًا عمّا يقولونه أو يؤمنون به. والاختلاف بين الناس حول ما يأخذون به أو يرفضونه، ظاهرة قديمة متأصلة، وهي في اعتقادنا ظاهرة صحيّة؛ لأنّها تؤدي في النهاية إلى تخليص الفكر من الشوائب، وتنقيه من الأدران، فلا يبقى منه إلّا الأصلح"(قطرب، 1984م، مقدمة المحقق 40).

ويُعدّ أبو بكر الأنباري من بين علماء اللّغة الكبار الذين تعقّبوا آراء قطرب، ومحّصوا فيها وأعملوا النظر، لا سيمّا في كتابه – الأنباري- الآضداد، فارتأينا أن نسلّط الضوء على تلك التعقبات في هذا الكتاب، التي انتقد فيها قطرب وخالفه، وأن نبيّن مدى توفيقه في بعضها، ومجانبته الصواب في بعضها الآخر، فليس بالضرورة أن يكون الأنباري مصيبًا في جميع تلك التعقّبات، بل الأمر في ميدان البحث العلمي يحتمل إصابة أيٍّ منهما، لا سيمّا أنّ كلًّا منهما عَلَمًا من أعلام عصره البارزين، وكليهما راسخ القدم في اللغة وعلومها، ولذا جاءت دراستنا هذه لتتبّع هذه التعقبات، ودراستها بموضوعية، وبيان وجه الحقّ فيها، بغض النظر عن المكانة العلمية للمُتَعقِّب أو المُتَعَقَّب، فهي دراسة تبحث الأقوال والآراء لا الأشخاص، وهنا تكمن أهميتها، فضلًا عن أنّها تصوّر لنا ولو جزءًا يسيرًا من الخلاف الذي كان بين هذين العَلَمَين، علمًا أنّ دراستنا قائمة –كما ذكرنا آنفًا- على تعقّبات ابن الأنباري التي خالف فيها قطرب وانتقده عليها، لا التي وافقه فيها؛ لكثرة الأضداد التي وافقه فيها، فنقلها عنه من دون تعقّب أو معارضة. وقد اقتضت تلك الدراسة أن تكون على مقدمة، وتمهيد، تضمّن أولًا: بيان مفهوم التعقُّب في اللغة والاصطلاح، وثانيًا: نبذة موجزة جدًّا عن العالمين، وشيء يسير عن كتابيهما في (الأضداد)؛ لشهرتهما ولكثرة الدراسات التي عرّفت بهما وترجمت لهما، يتلوهما مبحثان، تضمّن الأوّل مطلبين، تحدّثت في الأوّل منهما عن الأضداد بشكل موجز، وتحدّثت في الثاني عن منهج أبي بكر الأنباري في تعقّباته، وضمّ المبحث الثاني تعقّبات أبي بكر الأنباري في كتابه الأضداد لآراء قطرب، وقد كانت ثلاثة وعشرين تعقبًا، فصّلنا القول في بعضها، وذكرنا الأخرى من دون تفصيل؛ لتكرار أسباب التعقّبات أو الاعتراضات أولًا، ولضيق المقام ثانيًا، ثُمّ خُتِمت الدراسة بخاتمة ضمّت أهمّ النتائج التي توصّل إليها الباحث.

التمهيد:

أولًا: مفهوم التَّعَقُّب:

في اللّغة يُقال: تَعَقَّبَ الخَبَر: تَتَبَّعَه، وتَعَقَّبْتُ عَنِ الْخَبَرِ إذا شَكَكْتَ فِيهِ، وعُدْتَ للسُّؤَال عَنْهُ، وتَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إذا تَدَبَّرْته، والتَّعَقُّبُ: التَّدَبُّرُ، والنَّظرُ ثَانِيَةً، وتَعَقَّبْتُ الرجلَ إذا أَخَذْتَه بذَنْبٍ كَانَ مِنْهُ، أو طَلَبْتُ عَثْرَتَه(ينظر: ابن منظور، د.ت، (عقب) 619/1، والفيروزآبادي، 2005م، (عقب) 117).

أما في الاصطلاح فلا يخرج مفهوم التَّعَقُّب عن معناه اللّغوي، فهو تتبّع عالم لآراء عالمٍ آخر وأقواله، وتدبّرها، وإعمال النّظر فيها؛ لإظهار ما شابها من خطأ أو زَلَلٍ أو وَهمٍ، وبيان وجه الصواب فيها، مُقدّمًا الحجج والأدلّة على ذلك. والتعقّب ظاهرة صحّية ومنهج عمل به كبار الأئمّة والعلماء، فكثير منهم قد تعقّب

غيره، وتعقّبه غيره وهكذا، وغايتهم الأولى تنقية التراث اللّغوي عمومًا والتراث القرآني خصوصًا من كل ما شابه من آراء وأقوال ووجوه سقيمة أو ضعيفة.

ثانيًا: نبذة مُوجزة عن العالِمَين وعن كتابيهما في الأضداد:

أ- قطرب:

هو أبو عليّ محمد بن مُسْتَنِير بن أحمد، العالم اللغويّ البصريّ المشهور بـ (قُطرب)، وهو لقب أطلقه عليه أستاذه سيبويه؛ لِما رأى من بكوره إلى الدرس وإقباله عليه، لم تُعرف سنة ولادته. وتلقّى قطرب علومه على طائفة مشهورة من علماء العربية، وقد أفادت أخباره أنّه كان جادًّا في طلب العلم وتحصيله، حريصًا على حضور حلقات الدرس، يسعى إليها قبل غيره، ممّا دعى سيبويه إلى إطلاق هذا اللقب عليه، الذي أصبح لا يُعرف إلّا به، فقد أخذ اللّغة والغريب علن عيسى بن عمر الثقفي، ولازم سيبويه فأخذ عنه النحو حتى برع فيه وأصبح من أعلامه، وكذا اختلف إلى دروس يونس بن حبيب، فأخذ عنه وتثقف بثقافته(ينظر: البرمكي، 1971م، 312/4، والصفدي، 2000م، 14/1، وقطرب، 1984م، مقدمة المحقق 17- 21).

كان قطرب شاعرًا أيضًا، وقد أخذ رواية الشعر والأخبار عن خلف الأحمر (الراوية البصريّ المشهور)، وقد أعجب بالنظام المعتزلي، فأخذ عنه مذهبه وصار يرى رأيه(ينظر: السيوطي، 1979م، 242/1، وقطرب، 1984م، مقدمة المحقق 21).

تأثّر بقطرب بعض العلماء، منهم من لازمه ودرس عليه ونهل من معينه، كأبي جعفر محمد بن حبيب (الراوية الإخباري المشهور)، ومحمد بن الجهم السمري، وأبي القاسم الباهلي المهلبي، ومنهم من روى عنه، كأبن السكّيت، الذي نقل عنه الكثير ثم زعم أنّه يكذب على العرب فلم يعد ينقل عنه شيئًا، وابنه عليّ بن قطرب، ومحمد بن صالح المصري، وراق ابنه عليّ، وأبي بكر بن الأنباري، وغيرهم ممّن لزمه وتلقى عليه، أو نقل عنه وروى، أو اتكأ على مصنفاته وأفاد منها(ينظر: قطرب، 1984م، 21-22).

كان قطرب من أئمّة عصره، وقد ترك قطرب ثروة علمية كبيرة، في كثير من علوم العربية، فلم تقتصر اهتماماته على اللغة فقط، وإنّما شملت علم النحو والأدب والعروض والحديث والتفسير وغيرها من العلوم، التي تشهد له بالثقافة الواسعة والقدرة العلمية المتميزة، فمن مؤلفاته (معاني القرآن) و(الاشتقاق) و(الأزمنة) و(النوادر) و(الفِرَق) و(الأصوات) و(الصفات) و(القوافي) و(خَلْق الفرس) و(خَلْق الإنسان) و(غريب الحديث) و(الهمز) و(العلل في النحو) و(الأضداد) و(المجاز في القرآن) و(المثلث) و(فعل وأفعل) و(الرد على الملحدين في تشابه القرآن)، وغير ذلك، وهو أوّل من وضع المثلث في اللغة، وبه اقتدى ابن السيّد البطليوسي(ينظر: البرمكي، 1971م، 312/4، والصفدي، 2000م، 14/1). توفي سنة (206هـ).

ويُعد كتابه (الأضداد) أوّل مصنّف في تاريخ العربية عالج هذه الظاهرة اللّغوية، وجمع قدرًا صالحًا من الألفاظ الدّالة عليها، إذ جمع فيه ما يقرب (220) لفظًا من الألفاظ المتضادّة، وإن سبقه إليها بعض العلماء، كعمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وسيبويه، وغيرهم من أئمّة اللّغة، إذ نبّهوا على وجود الشيء وضدّه في كلام العرب، لكنّهم لم يفردوا لها مصنّفات خاصَّة بها، وليس هو أوفى كتب الأضداد وأكثرها جمعًا للألفاظ المتضادّة، لكنّه رائد الكتب التي جاءت بعده، التي اهتمّت بهذه الظاهرة اللّغوية، ومصدرها الأوّل التي اعتمدت عليه وأفادت منه، إذ نقل عنه كثيرون، كالأصمعي، والتّوزي، وابن السكّيت، والسجستاني، وابن الأنباري، وأبو الطيّب اللغوي، وابن الدهان، وغيرهم(ينظر: قطرب، 1984م، 59-60). وقد تعقّب أبو بكر الأنباري بعض ما جاء في كتاب قطرب هذا من آراء حول بعض الألفاظ المتضادّة، فانتقدها وعلّق عليها في كتابه (الأضداد)، سنأتي على ذكرها لاحقًا إن شاء الله.

ب- أبو بكر الأنباري:

هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري اللّغويّ النحويّ، ولد في بغداد سنة (271هـ)، ونشأ في كنف أبيه القاسم، وكان من أعلام عصره، أخذ عن ثعلب وكان أنجب طلابه وألمعهم، وكذا أخذ عن إسماعيل القاضي، وعن أبي عباس الكديميّ، وأحمد بن الهيثم البزّاز وطبقتهم، وما لبث أن أصبح إمامًا في اللّغة والنحو والأدب والتفسير(ينظر: البرمكي، 1971م، 341/4، وقطرب، 1984م، مقدمة المحقق ج)، جعله الزُّبيدي من أعلام الطبقة السادسة من النحويين الكوفيين أصحاب ثعلب(ينظر: الزُّبيدي، 153-154)، كان علّامة عصره في الآداب، وأكثر الناس حفظًا لها، وكان ثقةً صدوقًا ديّنًا ورعًا من الصالحين، وفي نهاية الذكاء والفطنة وجودة القريحة وسرعة الحفظ، ويضرب به المثل في سرعة البديهة وحضور الجواب، قيل أنّه كان يحفظ ثلاثمئة ألف بيت شاهدًا في القرآن، ومئة وعشرين تفسيرًا بأسانيدها(ينظر: البرمكي، 1971م، 341/4، وابن النديم، د.ت، 112).

أخذ عنه كثيرون، ومنهم أبو عمر بن حيويه، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو الحسين بن البواب، وأحمد بن محمد بن الجراح، وأبو الفضل بن المأمون، ومحمد بن عبد الله بن أخي ميمي وغيرهم(ينظر: آل ياسين، 1974م، 432). وقد صنّف كتبًا كثيرة، في النحو والأدب وعلوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء، منها أدب الكاتب، والأضداد، والأمالي، والألفات، وإيضاح الوقف والابتداء، والرد على من خالف مصحف عثمان، والزاهر في معاني الكلمات التي يستعملها الناس، والكافي في النحو، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنّث، والواضح في النحو، واللامات، والمجالس، وغريب الحديث، وضمائر القرآن، وشرح المفضليات، والسبع الطوال، ومسائل ابن شنبوذ، والمشكل في معاني القرآن، والهاءات في كتاب الله عزّ وجلّ، والهجاء، وعمل عدّة دواوين من أشعار العرب الفحول، منها شعر زهير، والأعشى، والنابغة الذبياني، والجعدي، والراعي، وغيرهم، توفي سنة (328هـ)(ينظر: الصفدي، 2000م، 245/4، وابن النديم، د.ت، 112).

ويُعدُّ كتاب الأضداد للأنباري من أفضل الكتب التي أُلّفت في هذه الظاهرة؛ لغزارة مادّته، وكثرة شواهده، وسعة علم مؤلِّفه، قال عنه محقّقه: إنّ مِن "أعظم هذه الكتب خطرًا، وأوسعها كلمًا، وأحفلها بالشواهد، وأشملها للعلل، هو كتاب أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري؛ فأنّه أتى على جميع ما أُلّف قبله وأربى عليه، وجاء بالعجيب من آراجيز العرب وشواهد الشعر والحديث والقرآن؛ في كثرة بالغة، وإسهاب كثير، مع عذوبة المورد، ووضوح التعبير، وإشراق الدلالة، واطّراد التنسيق، وسهولة الأسلوب، وأعانه على كلّ ذلك كثرة محفوظه ووفرة روايته، ووضوح الفكرة في عقله، مع دقّة التعليل ودقّة الحِجاج، ثمّ استطرد لشرح الشواهد شرحا أبان فيه المعنى الدقيق، وكشف النقاب عن اللفظ الغريب...وبكلّ هذا عُدّ كتاب ابن الأنباري أشمل كتاب وأوفاه في هذا الموضوع"(الأنباري، 1987م، مقدمة المحقق ج). فضلًا عن اشتماله على كثير من نصوص أرباب اللغة، ومناقشة آرائهم، مؤيّدًا بعضها، ومفنّدا الأخر، ممّا جعله من أكمل المحاولات الجادّة لدراسة هذه الظاهرة اللغوية، لينهل منه الدارسون والباحثون، فهو يمثّل مرحلة جديدة وناضجة للتأليف اللّغوي في الأضداد.

وقد بيّن الأنباري في مقدمة كتابه أنّ الدافع من تأليفه هو الرد على الطاعنين في لغة العرب، والمنتقصين من حكمتها وبلاغتها، إذ وصفهم بأهل البدع والزّيغ، فقال: "هذا كتاب ذكر الحروف التي تُوقعها العربُ على المعاني المتضادة، فيكون الحرف منها مؤديًا عن معنيين، ويظنُّ أهل البدع والزيغ والإزراء بالعرب، أن ذلك كان منهم لنُقصان حكمتهم، وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم"(الأنباري، 1987م، 1)، فضلًا عن جمعه لكّل ما جاء من ألفاظ متضادّة في الكتب القديمة، والتوسّع فيها، وإضافة ألفاظ أخرى، دارسًا لها ومفسّرًا ومعلّلًا، إذ عالج في كتابه هذا ما يقرب من (357) ضدًّا.

المبحث الأوّل

المطلب الأوّل: الأضداد:

لم يتفق علماء اللّغة ودارسوها على تعريف واحد لمفهوم التضادّ في العربية، وأغلب الظنّ أنّ سيبويه أوّل مَن أشار إلى هذا المفهوم بقوله: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين...فاختلافُ اللفظين لاختلافِ المعنيينِ نحو جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو ذهبَ وانطلقَ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجدتُ إذا أردتَ وِجدانَ الضالّة، وأشباه هذا كثير"(سيبويه، 1988م، 24). وقد أخذ قطرب بالوجه الثالث، فأطلق الأضداد على ما اتفق لفظه واختلف معناه، فقال: "فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً، ومن هذا اللفظ الذي يجيء على معنيين فصاعداً ما يكون متضادّاً في الشيء وضدّه"(قطرب، 1984م، 70). ثمّ جاء ابن الأنباري فحدّد مفهوم الضدّية الذي أطلقه قطرب قائلًا: "هذا كتاب ذِكر الحروف التي تُوقِعها العربُ على المعاني المتضادَّة، فيكون الحرف منها مؤدِّياً عن معنيين مختلفين"(ابن الأنباري، 1987م، 1).

أمّا أبو الطيّب اللغوي فقد كان أدقّ الأضدادين تحديدًا لمفهوم الأضداد، إذ قال: "الأضداد جمع ضدّ، وضدّ كلّ شيء ما نافاه، نحو البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كلّ ما خالف الشيء ضدّاً له، ألا ترى أنّ القوّة والجهل مختلفان وليسا ضدّين، وإنما ضدّ القوّة الضعف، وضدّ الجهل العلم، فالاختلاف أعمّ من التضادّ، إذ كان كلّ متضادّين مختلفين وليس كلّ مختلفين ضدَّين"(أبو الطيّب اللغويّ، 1963م، 33)، وبذا أزال الإبهام والاضطراب عن فكرة التضادّ، وقد سار على هديه المتأخرون والمحدَثون في تعريفاتهم للأضداد(ينظر: آل ياسين، 1974م، 103).

وظاهرة التضادّ كغيرها من الظواهر اللّغويّة أثارت خلافًا حادّا بين علماء العربية، فارتضاها بعضهم وعدّها سمة من سمات العربية، تمدّها بمزيد من الامتياز والثراء، ودافعوا عنها، وتحدّثوا عمّا يندرج تحتها من ألفاظ، معلّلين بعضها أحيانًا، ويمكن عدّ جميع من ألّف في هذه الظاهرة مؤيّدا لها، كقطرب والأصمعي والسجستاني وابن السكّيت وابن الأنباري وأبي الطيّب اللّغوي وابن الدّهان والصغاني ومن سار على مذهبهم إلى يومنا هذا(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، مقدمة المحقق أ، والنصّار، 1003م، 10، وآل ياسين، 1974م، 245). وأنكرها فريق آخر إنكارًا عنيفًا وأبطلها إبطالًا تامّا؛ ذاهبين إلى أنّه لا يمكن أن يدلّ اللفظ على المعنى وضدّه، محاولين تأويل ما ورد من أضداد في كلام العرب، وعلى رأس هذا المذهب ابن درستويه، حتّى أنّه ألّف كتابًا في إبطال الأضداد(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، مقدمة المحقق أ، والسيوطي، 396/1، والسامرائي، 1981م، 96). وقد تصدّى جماعة للردّ على ما ذهب إليه ابن درستويه ومَن سار على نهجه، وإثبات الأضداد في اللّغة، ومنهم ابن فارس، إذ قال: "وأنكر ناسٌ هَذَا المذهب وأنّ العرب تأتي باسم واحد للشيء وضدّه. وهذا لَيْسَ بشيء. وذلك أن الَّذِين رَوَوْا أنّ العرب تُسمي السيف مهنَّداً والفَرَسَ طِرْفاً هم الَّذِين رَوَوْا أن العرب تُسمِّي المتضادَّين باسم واحد. وَقَدْ جرَّدنا فِي هَذَا كتاباً ذكرنا فِيهِ مَا احتجوا به، وذكرنا ردَّ ذَلِكَ ونقضه"(ابن فارس، 1997م، 60).

ومنهم من قال بوجود الأضداد، لكنّه جعلها منقصة للعرب، ومثلبة من مثالبهم، وعدّوها دليلًا على نقصان حكمتهم، وقلّة بلاغتهم، زاعمين أنّ ورودها في كلامهم كان سببًا في كثرة الالتباس في محاوراتهم وإدارة مخاطباتهم، وهؤلاء هم الشعوبية أو مَن كان يسميهم ابن الأنباري (أهل البدع والزيغ والإزراء بالعرب)، ورأيهم باطل لا يرجع إلى حقيقة أو صواب، بل يرجع إلى حقد وضغينة على العرب، في نفوس هؤلاء الشعوبيين من غير العرب(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، مقدمة المحقق أ، ب)، وقد ردّ عليهم ابن الأنباري بقوله: "أنّ كلام العرب يصحح بعضُه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلّا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوعُ اللفظة على المعنيين المتضادين لأنها يتقدّمها ويأتي بعدها ما يدلّ على

خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يُراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنًى واحد"(ابن الأنباري، 1987م، 2). وبشكل عام نرى من التعسّف إنكار هذه الظاهرة اللّغوية ونفيها جملةً وتفصيلًا، فوجودها لا شكّ فيه، وهو أمر واقع لا مفرّ منه، وهي لا تمثّل مثلبة أو عيبًا كما زعم بعضهم، بل يمكن عدّها صورة من صور اللّغة الجميلة، وهي تمثّل جزءًا من تراثنا اللغويّ والأدبيّ، لكن من الأولى إخراج ما أُلصق بها من ألفاظ هي ليست من الأضداد بشيء، حشرها بعض أرباب اللّغة نتيجة الفهم غير الدقيق للضدّية.

المطلب الثاني:

أولًا: منهج ابن الأنباري في تعقُّباتِه:

بيّن ابن الأنباري منهجه العام في كتابه الأضداد في نهاية مقدمته الطويلة بقوله: "وقد جمع قومٌ من أهل اللّغة الحروف المتضادّة، وصنّفوا في إحصائها كتبًا، نظرت فيها فوجدتُ كلَّ واحدٍ منهم أتى من الحروف بجزء، وأسقط منها جزءًا، وأكثرهم أمسك عن الاعتلال لها، فرأيت أن أجمعها في كتابنا هذا على حسب معرفتي ومبلغ علمي؛ ليستغني كاتبُهُ والناظرُ فيه عن الكتب القديمة المؤلَّفة في مثل معناه؛ إذ اشتمل على جميع ما فيها، ولم يُعْدَم منه زيادة الفوائد، وحسنُ البيان، واستيفاء الحجج، واستقصاء الشواهد"(ابن الأنباري، 1987م، 13)، أي أنّه قام بجمع كلّ ما حوته الكتب القديمة من أضداد ليُفرغها في كتابه هذا، لكنّه تميّز عن سابقيه في هذا المجال في أنّه لم يكتفي بالجمع فقط، بل عمد إلى التحليل، والتعليل، والدرس، والتفسير، والتوضيح، وشرح شواهدها وغريبها، ومناقشة آراء العلماء فيها، مستوفيًا الحجج، ومستقصيًا الشواهد. ممّا ينمّ على سعة علمه وثقافته، واطلاعه وإلمامه بهذه الظاهرة اللّغويّة وموادّها. ولم يخرج منهجه في تعقّباته عن هذا الإطار العام، وسنوجز ذلك في النقاط الآتية:

- اعتمد ابن الأنباري مبدأ التعليل في تعقّباته لآراء قطرب، فهو لم يكن جامعًا وناقلًا فقط – كما ذكرنا آنفًا-، وإنّما كان يتعقّب ويعترض على ما يجده أُلصق بالضدّية وليس هو بشيء منها، ولم يكتفِ بذلك بل كان يُعلّل تعقّباته واعتراضاته هذه، وقد ساد ذلك على أغلب تعقّباته، ومن ذلك مسألة (ترِب وأترب)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 380-381)، ومسألة (أليت المراة)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، -406-407)، ومسألة (بلج)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 407-408)، وغيرها.
- اعتمد مبدأ الدّرس والتحليل في أغلب تعقّباته، فعند تعقّبه لمعظم آراء قطرب في بعض الألفاظ الضدّية لم يصدر حكمه بالإنكار مباشرة، وإنّما كان يعمل النظر فيها، ويدرسها ويحلّلها، فقد كان أكثر شموليّة وموضوعية ممّن سبقه بهذا المضمار، ومن ذلك مسألة (فوق)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 249-252)، ومسألة(زوج)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 373-375)، وغيرها.
- يُتبع بعض تعقّباته شروحًا غاية في الإفاضة بالاستطرادات والتعليقات غير المبرّرة، والتي لا تمتُّ إلى فكرة الأضداد بصلة، ولا سيّما شروحه للشواهد القرآنية والشعرية، ومن ذلك مسألة (حمَأت وأحمَأت)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 396-399)، ومسألة (عِفِرّين)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 383-386)، وغيرها.
- تعقّب ابن الأنباري بعض ما جعله قطرب من الأضداد، وهو على صيغتين مختلفتين، فأخرجه من دائرة الأضداد؛ لأنّ كلًّا منهما لا يقع إلّا على معنى واحدٍ، فأخرج ما جاء على صيغتي (فعَل وأفعَل)، نحو مسألة (خَذِمَت وأخْذَمَت)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 371)، وما جاء على صيغتي (فَعِل وأفْعَل)، نحو مسألة (تَرِبَ وأترَبَ)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 380)، وما كان تضادّه بين (فاعِل ومفْعول)، نحو مسألة (الطاحِي)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 394)، وما كان تضادّه بين (الاسم والفعل)، نحو مسألة (ربَعَ والرَّبْعَة)(ينظر: الأنباري، 1987م،366)، وما جاء على صيغتي (فعُل وفَعَّل)، نحو مسألة (بَدُن وبَدَّن)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 400-401)، وما جاء على صيغة (فَعْل وفَعِل وفَعِيل) من الصفات، نحو مسألة (نَجْد ونَجِد ونجِيد)(ينظر: الأنباري، 1987م، 406)، وغير ذلك.

- اشترط أيضًا شيوع المعنيين المتضادين، واستعمال الناس لهما، ولذا تعقّب رأي قطرب في مسألة (الهَجْر)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 323)، وفي مسألة (التَّفِل)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 379) فاستبعدهما.
- أقام كثيرًا من تعقّباته ونقوده على تعارض أقوال اللّغويين المختلفة، فأورد قول قطرب وأقوال غيره من اللّغويين وقارن بينهما ليخلص إلى ما يراه صوابًا، ومن ذلك مسألة (راغ)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 153-154)، ومسألة(جَمّرت المرأة)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 372-374).
- في بعض تعقّباته يسوق اعتراضه على لسان غيره من اللّغويين، فيعتدّ به ويلتزمه، مفنّدًا به رأي قطرب، وكان أكثر اعتدادًا بآراء الفرّاء في هذه المسائل، ولا غرابة في ذلك؛ فالفرّاء من أئمّة المدرسة الكوفيّة، وابن الأنباري كوفيّ المذهب، ومن ذلك ما جاء في مسألة (فعُول) وما أورده قطرب من أمثلة عليها كـ (رَغُوث) و(زَجُور) وغيرها(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 356-360)، وأحيانًا يذكر رأي قطرب في المسألة الضدّية، ثمّ يذكر رأي من يُخالفه فيها من دون الإفصاح عن رأيه هو فيها، نحو مسألة (عِفِرّين)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 383-386)، و(العريض)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 319-320)، وغيرها.
- قد يحتكم في بعض الأحيان إلى السياق واستعمال الناس للّغة للفصل بين معنى ومعنى آخر، وفي هذه الحالة "لا تتوفر فكرة الضديّة في اللفظة نفسها، وإنّما تتوفر في الاختلاف الذي ينشأ من تفسيرها بسبب ما يفسر به السياق أو التركيب العام للجملة، فالتضاد في التأويل لا في اللفظة"(آل ياسين، 1974م، 214)، ومن ذلك تعقّبه لرأي قطرب في مسألة (فوق)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 249-252)، وغيرها.
- لم يستعمل ابن الأنباري في تعقبّاته لآراء قطرب ألفاظًا أو عبارات محدّدة للتعبير عن رأيه، بل تنوعت تلك الألفاظ والعبارات، ومن ذلك قوله: (وهذا عندي ليس من الأضداد)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 366، 371، 380، 394، 396، 406، 407، 408)، و(وهذا القول عندي بعيد)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 323)، و(وما علمنا أحد وافقه)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 361)، و(وليس الأمر عندي على ما ذكر قطرب)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 387، 400، 408)، و(وهذا عندي خطأ)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 374)، و(فقول قطرب...ليس بصحيح)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 373)، و(وردّه هذا غلط عندي)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 249). بينما نجده في مواضع أخرى من تعقّباته لم يصرّح تصريحًا مباشرًا بخطأ قطرب فيما ذهب إليه، بل يُلوّح إلى ذلك، كأن يقول بعد ذكره لرأي قطرب: (والمعروف في كلام العرب كذا...)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 379، الصفحة نفسها)، أو يقول: (والمعروف عند أهل اللغة كذا...)(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 393).
- استند ابن الأنباري في كتابه إلى "شواهد كثيرة جدّا، ومتنوعة تنوعًا عجيبًا، أكسبت كتابه هذه الضخامة والسعة...وتتوزع هذه الشواهد على الشعر والآيات القرآنية والأحاديث والأمثال والمأثور من كلام العرب والقصص والأخبار، وما يستتبع كلّ ذلك من شرح لألفاظ الشواهد اللغوية والتعليق على موطن الشاهد والتعرض لآراء المفسرين والفقهاء في دلالة الآيات الأحاديث واختلاف القراءات وعرض وجهات نظر النحاة واللّغويين في استعمالات العرب المختلفة في كلامهم...فلا يكاد يخلو الكلام على أي مادة من مواد الأضداد في الكتاب من الاستشهاد بمجموع هذه الأنواع المختلفة من الشواهد"(آل ياسين، 1974م، 239)، فكان مستوفيًا الحجج ومستقصيًا الشواهد، وذلك ما صرّح به في نهاية مقدمة كتابه. وبما أنّ تعقّباته جزء من هذا الكتاب، فقد ضمّت الكثير من تلك الأدلّة والحجج والشواهد المتنوعة، يستند إليها عند تعقّبه لآراء قطرب وانتقاده لها، ويدعم ما يذهب إليه ويقوّيه بها(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 258، 323، 373، 379، 396، 400، 407). والجدير بالذكر أنّ ابن الأنباري كان متوسعًا في الاحتجاج ومتساهلًا فيه، ومكثرًا من الأخذ بالسماع والرّواية، سيرًا على نهج أساتذته الكوفيين في ذلك.
- يستند أحيانًا إلى القياس لتصحيح ضدّية اللفظ، أو توجيهه أو تخريجه، ومن أمثلة ذلك مسألة (الطاحي)(ابن الأنباري، 1987م، 394).

المبحث الثّاني: تعقّبات أبي بكر الأنباري لآراء قطرب:

1- بُحْتُر:

البُحْتُرُ: الْقَصِيرُ الْمُجْتَمِعُ الخَلْقِ، والأُنثى بُحْتُرَة، وَالْجَمْعُ: البحاتِرُ، وبُحْتُرٌ: بطن من بطون طَيّء، وَهُوَ بُحتُرُ بنُ عَتُود بْنِ عُنَين، والبُحْتريّ الشاعر المعروف منسوب إليهم، والبُهْتُرِ: الْقَصِيرُ، لُغَةٌ فِي البُحْتُر(ينظر: الجوهري، 1987م، (بهتر) 599/2، وابن منظور، د.ت، (بحتر) 47/4).

وقد جعل قطرب (بُحتُر) من الأضداد؛ لأنّه يُطلق عنده على القصير، وعلى العظيم، إذ قال: "ومنه البُحْتُر للقصير والبُحْتُر للعظيم، قال أبو محمد: رجُل بُحْتُر وامرأة بُحْتُرة وبُهْتُر وبُهْتُرة: للقصير"(قطرب، 1984م، 90).

فتعقّبه أبو بكر الأنباري، مُنكرًا ما ذهب إليه في أنّ البُحتُر يُقال للعظيم، فقال: "ومن حروف الأضداد البُحْتُر، يُقال: رجل بُحْتُر إذا كان قصيرًا، أو بُهْتُر، بالهاء أيضًا، ويُقال: رجلٌ بُحْتُر، إذا كان عظيمًا، حكى هذا قطرب، وما علمنا أحدًا وافقه، على أنّ البُحْتُر يُقال للعظيم"(ابن الأنباري، 1987م، 361)، ويبدو أنّ الأنباري اتّبع رأي الفرّاء في هذه المسألة؛ إذ قال: "قال الفرّاء: رجلٌ بُحْتُر، وبُهْتُر، وبُحتريّ، إذا كان قصيرًا، وامرأة بُحْتُرة، وبُهْتُرة، وبُحْتريّة، إذا كانت قصيرة، من نسوة بحاتر وبهاتر"(الأنباري، 1987م، 362).

نقول: ما ذهب إليه أبو بكر الأنباري استند فيه إلى اجماع المعجمات وكتب اللغة، على أنّ البُحْتُر أو البُهْتُر يُقال للقصير فقط، وكذا البُحْتُرة والبُهْتُرة للقصيرة(ينظر مثلًا: الفراهيدي، د.ت، (حبتر) 336/3، وابن دريد، 1987م، (بحتر) 743/2، والأزهري، 2001م، (حبتر) 216/5، والفارابي، 2003م، 47/2، وابن عباد، 1994م، (بحتر) 285/3، والجوهري، 1987م، (بحتر) 586/2، وابن فارس، 1986م، 141، وابن سيدة، (بحتر) 486/4، والصغاني، 1971م، (بحتر) 413/2، وابن منظور، د.ت، (بحتر)، 47/4، والفيروزآبادي، 2005م، (بحتر) 347، والزّبيدي، 1982م، (بحتر) 130/10). لكنّنا نخالفه في قوله: (وما علمنا أحدًا وافق قطرب)؛ لأنّنا وجدنا كراع النمل يقول بضديّة لفظ (البُحتُر) في كتابه (المنتخب من كلام العرب)، إذ قال: "والبُحْتُرُ: القصير والعظيم؛ ضدّ"(كراع النمل، 1989م، 589). وعلى الأغلب أنّه تابع قطرب في ذلك؛ لأنّه أوّل من أشار إلى ذلك، ويبدو أنّ أبا بكر غفل عنه.

وقد بحثنا فيما وقع بين أيدينا من كتب الأضداد التي تَلَتْ كتاب قطرب، فوجدنا بعض أصحابها، ولا سيّما المتقدمين منهم، والأقرب زمنًا على قطرب - وبعضهم زامنه- لم يذكر لفظ (البُحتُر) في كتابه، ولم يعدّه من الأضداد، كالأصمعي، وابن السكّيت، وأبي حاتم السجستاني، أمّا بعضهم الآخر، وهم الأبعد زمنًا على قطرب، فقد نقلوا قول قطرب، ولم يعقّبوا عليه، ومنهم أبو الطيّب اللغويّ، إذ قال: "وقالوا: البُحْتُر القصير، وامرأةٌ بُحتُرة، والجميع البَحَاتِر...وقال قطرب: والبُحْتُر أيضًا العظيم الخَلْقِ، وهو من الأضداد"(أبو الطيّب اللغوي، 1996م، 80)، فلم يعلّق عليه، ولم يُخرجه أيضًا ليضعه في ذيل كتابه، الذي جعله لِما أدخَلَه المتقدّمون في الأضداد وليس منها، مما يدلّ على التزامه رأي قطرب وموافقته له، وقد ذكر الصغاني أيضًا رأي قطرب في الأضداد، من غير أن يُشير له، فقال: "البُحْتُر: الصغيرُ القصيرُ والعظيمُ"(الصغاني، 1912م، 224)، لكنّه ذكر في مقدمة كتابه أنّه اشتمل على ألفاظ بعيدة عن حدّ الأضداد، وإنّما ذكرها لذكر السابقين لها(ينظر: الصغاني، 1912م، مقدمة المؤلف 222)، ولا نعلم هل لفظ (البحتر) منها أم لا؟!.

ويبدو لنا جعل هذا اللفظ من الأضداد غريب جدًّا؛ فلم تشُر جميع المعجمات وكتب اللغة – كما ذكرنا آنفًا- التي سبقت قطرب والتي تَلَته – ما عدا كتاب كراع النمل- إلى أنّ (البُحتُر) يُقال للعظيم، أو أنّه من الأضداد، فضلًا عن عدم ذكر أكثر كتب الأضداد له، وهم الأقرب زمنًا على قطرب – كما ذكرنا آنفًا-، زد على ذلك فإنّ

قطرب لم يستشهد – ولو بشاهد واحد-على ضدّية لفظ (البحتر)، واطلاقه على القصير والعظيم أيضًا، فيبدو أنّها من الألفاظ التي أدخلها اتّساعًا في كتابه، والله أعلم.

2- بَدُنَ – بَدَّنَ:

بَدَنُ الإنسان: جسدُه، والبَدَنُ مِنَ الجسدِ: مَا سِوَى الرأْس والشَّوَى، وَالْجَمْعُ أَبْدانٌ، يُقال: بَدُنَ الرَّجُلُ يَبْدُنُ بُدْنًا وبَدَانة، إذا ضخم وعظم، فهو بادِنٌ، أي سمينٌ، وقد بَدَّن تَبْدِيْنًا إذا أسَنَّ وكبر واسترخَى لَحْمُهُ، وهو رجلٌ بَدَنٌ، إذا كان مُسنًّا كبيراً(ينظر: ابن السكّيت، 2002م، 223، وابن منظور، د.ت، 47-48). فالفعل (بدُن) بصيغة التخفيف يعني السّمن والضخامة، و(بَدَّن) بصيغة التشديد يعني كبر السنّ والضَّعْفَ.

هذا ما جاء في المعجمات وكتب اللغة، وقد جعل قطرب الفعلين (بَدُن) و (بَدَّن) من الأضداد، وإن اختلفت صيغتاهما، فقال: "ومنه أيضًا: يُقال للرجل إذا عظُم وسمُن: بَدُنَ بَدْنًا وبَدَانَةً، وإذا ضَعُف وأسنَّ واسترخى لحمُهُ: قد بَدَّنَ تَبْدِيْنًا"(قطرب، 1984م، 138). وقد تابعه في ذلك أبو حاتم السجستاني قائلًا: "وقال أبو حاتم: بَدُن الرّجلُ يبْدُنُ بَدْنًا، إذا عظُم وسَمِنَ، وإذا قيل بَدَّن تبْدِيْنًا فالمعنى أنّه أسَنَّ وضعُفَ واستَرْخَى لحمُهُ"(السجستاني، 1912م، 150).

فتعقّب أبو بكر الأنباري قول قطرب هذا، فأنكره عليه، وخرّج هذين الفعلين من دائرة الأضداد؛ معلّلًا إنكاره هذا، إذ قال: "وقال قطرب: من الأضداد قولهم: بَدُن الرّجلُ إذا حمل اللحم والشّحم، وبدَّن تبديناً، إذا أسنَّ وكَبرَ وضعُف، قال أبو بكر: وليس الأمر عندي على ما ذكر قطرب؛ لأنّ بَدّن لفظه يُخالف لفظ بَدُنَ، وما لا يقع إلّا على معنى واحد لا يدخل في حروف الأضداد"(ابن الأنباري، 1987م، 400-401)، مستدلّا على ذلك بقول بعض العلماء، وما ورد في الشعر والحديث. فابن الأنباري اشترط اتفاق صيغة اللفظ الدّال على معنيين مختلفين، ليكون ضمن الأضداد، أمّا إذا كان على صيغتين مختلفتين، فلا يدخل في حروف الأضداد عنده.

نقول: ما ذهب إليه ابن الأنباري أقرب للقبول؛ لأنّ اختلاف المبنى يؤدّي إلى اختلاف المعنى، ولكلّ صيغة من صيغ الفعل دلالة صرفيّة تختلف عن الأخرى، فالفعل (بَدُن) بالتخفيف يقع على معنى واحد، وهو السّمن والضخامة، ولا يدلّ على غيره، وهكذا الفعل (بَدَّن) يقع على معنى الكبر والضّعف، ولا يدلّ على غيره، وذلك مُخالف لمفهوم التضاد، الذي يكون بوقوع اللفظ بصيغة واحدة على معنيين مختلفين، كالفعل (أمعن)، إذ يُقال: أمعن بحقّي إمعانًا، إذا أقرّ به، وأمعنَ به إمعانًا، إذا هرب منه، فقد جاء بصيغة واحدة ودلّ على معنيين مختلفين، لذا عُدّ من الأضدا، ومثله كثير(ينظر: ابن الأنباري، 1987م، 72، 73، 82، 86، 88، 91-92، 377، 378، 383)، ويبدو أنّ ما ذهب إليه قطرب يرجع إلى "دور الاشتقاق الصرفي والتباس الصيغ المختلفة في خلق تضادها المزعوم والإيهام بأصالته في دلالاتها"(آل ياسين،1974م، 176)، فثمّة ألفاظ "عرض لها التصريف فصرف أصواتها إلى ما يوهم بضدّية دلالتها في الظاهر، وهي في حقيقتها بعيدة عمّا يُراد لها بالنظرة الدقيقة"(آل ياسين،1974م، 176)، فضلًا عن عدم نضوج فكرة الأضداد عند قطرب ومؤلفي الطبقة الأولى من الأضداد آنذاك، وتعجّلهم بجمع مادة هذه الظاهرة واحصائها، فمنهم من وضع كتابه بدافع الاستلطاف والغرابة، كقطرب، ومنهم من وضعه بدافع خدمة القرآن الكريم والحرص على مؤدّى ألفاظه كالسجستاني، ممّا أدّى إلى دخول كثير من ممّا هو بعيد عن الضدّية، وضعيف الصلة بها، فاضطرت الطبقة الثّانية – التي تمثّل مرحلة نضوج فكرة الأضداد- وعلى رأسها أبو بكر الأنباري أن ينقلوا تلك المادّة، وينتقدوا كثيرا من مزاعم الأوائل في تضادّ ألفاظها، وأن يضعوا شروطا معينة يجب توفرها في اللفظة ليصحّ عدّها من الأضداد(ينظر: آل ياسين، 1974م، 261)، ممّا نتج عنه حذف كثير من الألفاظ التي ألصقها أصحاب الطبقة الأولى في الأضداد، ولا ضدّية فيها.

3- بَلِجَ:

البُلوجُ: الإشراق، يُقال: بَلَجَ الصبحُ يَبْلُجُ بالضمّ بُلوجًا، إذا أضاء، وانْبَلَجَ وتَبَلَّجَ مثله، وتبلَّج فلانٌ، إذا ضحك وهشَّ، وصُبْحٌ أبلَجٌ بين البلج، أي مشرق مضئ، والبَلَجُ أَيْضا الفرحُ وَالسُّرُور، وَهُوَ بَلِجٌ فَرح، وَقد بَلِجت صدورُنا وفرِحَت، وكل شيء وضح فقد ابْلَاجَّ ابليجاجاً(ينظر: الأزهري، 2001م، (بلج) 68/11، والجوهري، 1987م، (بلج) 300/1).

هذا ما ورد من معان لـ(البَلَج والبُلوج) في اللغة، فكلّها تدور حول الإشراق والظهور والإضاءة والنّور والسرور، لكنّ قطرب قال بضدّية هذا اللفظ، وإيقاعه على معنى مضادّ للمعنى المذكور، وهو كتمان الشّيء، إذ قال: "ومنه بلج الرجل يبلج بشهادته يبلج بها بلجًا: إذا كتمها، وقالوا في ضدّ هذا: الحقّ أبلج والباطل لجلج، والأبلج المضيء المستنير، واللجلج: الذي ليس بمستقيم"(قطرب، 1984م، 150)، مستشهدًا بالرجز على المعنى الأوّل للفظ (البلج).

وعندما تعقّبه أبو بكر الأنباري في هذه المسألة، أنكر عليه ادخال لفظ (البلج) في حروف الأضداد؛ لأنّه لا يقع إلّا على معنى واحد، وهو الظاهر النيّر المضيء، إذ قال: "وقال قطرب: من الأضداد قولهم: بلِجَ بشهادته يبْلَجُ بَلَجًا، إذا كتمها. قال: وقالوا في ضدّ هذا: الحقُّ أبلَج والباطلُ لَجْلَج، أرادوا بالأبلَج الواضح البيّن المضيء، واللجلج المختلط، الذي ليس على طريقة مستقيمة...قال أبو بكر: وليس هو عندي على ما ذكر قطرب؛ لأنّ البَلَج لا يُراد به إلّا الظاهر النيّر المضيء، ولا يقع على المعنى الآخر، ويُقال: وجه فلان أبلج، إذا كان حسنا مستنيرا"(الأنباري، 1987م، 407-408).

نقول: إنّ ما وقع فيه قطرب وهْم؛ فالتصحيف قد لعب دورًا في هذه المسألة؛ فما ورد في اللغة إنّما يُقال في الشهادة: (بلح) بالحاء لا (بلج) بالجيم، فيُقال: بلَح الرّجلُ بشهادتِه يبْلَحُ بها بلْحًا وبُلوحا، إذا كتمها، وبلَح بِالْأَمر: جَحده(ينظر: ابن سيدة، (بلح) 363/3، وابن القطاع، 1983م، 73/1)، وشتّان ما بين الأصلين، فلكلّ معنى مضادّ للآخر، فـ (بلج) يعني ظهر، و (بلح) يعني كتم، ويبدو أنّ ذلك التضادّ في المعنى والتشابه في الصيغة هو الذي ساعد على التصحيف، الذي أعجم الحاء من (بلح)، فعمل على توحيد الصيغتين، لتنصرف اللفظة الواحدة انصرافًا مضادّا، والذي يؤخذ على الأنباري عدم تقصّيه لحقائق بعض الألفاظ التي نقلها عن قطرب، وتمحيصه فيها، كلفظ (بلج)، فقد اكتفى برفضه وتخريجه من دائرة الأضداد فقط، من دون إعمال النظر فيه ومعرفة اللّبس والوهم الذي أحاط به، وتسبّب في نشأة ضدّيته.

ولم يفطن إلى ذلك إلّا أبو الطيّب اللغوي، الذ صرّح بتصحيف هذا اللفظ قائلًا: "قال اللغوي: وهذا تصحيف – قول قطرب: بلِجَ بشهادته، إذا كتمها-، إنّما يُقال في الشهادة بالحاء، على ما حكى أبو زيد وغيره، يُقال بلح بشهادته يبلَحُ بها بُلُوحا، إذا كتمها"(أبو الطيب اللغوي، 81)، مستدلّا على اختلاف أصلي المادتين (بلج) و(بلح) بأقوال علماء اللغة وما ورد في الشعر. وبذلك يخرج لفظ (البلج) من حظيرة الأضداد؛ لأنّ تضادّه مبني على التصحيف؛ وما بُني على باطل فهو باطل. وقد أشار غير واحد من الدراسين إلى دور التصحيف والخطأ في نشأة الأضداد، وساقوا له الأمثلة(ينظر: العلايلي، 2003م، 226، وأنيس، 1992م، 206، وآل ياسين، 157-163).

4- تَرِبَ – أتْرَبَ:

يُقال: تَرِبَ الرجل: إذا خَسِرَ وافتَقَرَ، فهو تَرِب: أي فقير، كأنَّهُ لَصِقَ بالترابِ من الفقْرِ، ويُقال: تَرِبَتْ يَداك! وهو على الدُعاءِ، أي لا أصبت خيرا، وأتْرَبَ، إذا اسْتَغْنَى وكثُرَ مالُه، فصار كالتُّراب، فهو مُتْرِبٌ، أي: غنيّ(ينظر: الجوهري، 1987م، (ترب) 91/1، وابن منظور، د.ت، (ترب) 21/1).

وبناء على ضدّية المعنى اللغوي بين تَرِب وأتْرَبَ، عدّهما قطرب من الأضداد، فقال: "وقالوا: أتْرَبَ الرّجلُ تَرَبًا: افتَقَرَ، وتَرِبَتْ يدُهُ تَرَبًا: إذا لَزِقَتْ يده بالتُّراب من الفقْرِ، وأتْرَب الرّجلُ يترب تَرَبًا: إذا كثُر مالُه ككثرة التُّراب"(قطرب، 1984م، 124).

وقد تعقّبه أبو بكر الأنباري، فأنكر ما ذهب إليه بقوله: "وقال قطرب: من الأضداد قولهم: قد تَرِبَ الرّجلُ، إذا افتَقَرَ، وأتْرَبَ، إذا استغنَى، وهذا عندي ليس من الأضداد؛ لأنّ تَرِب يخالف لفظ أتْرَب، فلا يكون تَرِبَ من الأضداد؛ لأنّه لا يقع إلّا على معنى واحد، وكذلك أترَبَ، والعرب تقول: قد ترِبَ، إذا لصِقَ بالتراب من شدّة الفقر، وأتربَ إذا استغنى فهو مُتْرِب"(ابن الأنباري، 1987م، 380)، مستدلّا بما ورد في القرآن الكريم والشعر.

نقول: لقد اختلف العلماء في دلالة هذين الفعلين (تَرِب- أتْرَب)، وفي ضدّيتهما، ويمكن حصر مذاهبهم فيما يأتي:

1- ذهب معظم العلماء إلى أنّ (تَرِبَ) تعني افتقر وقلّ ماله، و(أتْرَبَ) استَغْنى وكثر ماله، وعدّوهما من الأضداد، وهو الأشهر الأعرف(ينظر: الفراهيدي، د.ت، (ترب) 116/8، وثعلب، د.ت، 276، وكراع النمل، 1989م، 587، وأبو الطيب اللغوي، 95-96، والجوهري، 1987م، (ترب) 91/1، وابن فارس، 1997م، 64، ابن سيدة، (ترب) 9/ 479، والنسفي، 1311هـ، (ترب) 43).
2- وذهب آخرون إلى أنّ (أتْرَب) من الأضداد؛ فهو يعني افتقر وقلّ ماله، وأيضًا استغنى وكثر ماله، وهذا المذهب أقلّ شهرة(ينظر: المرزوقي، 2003م، 387، وابن سيدة، (ترب) 9/ 479، وابن القطاع، 1983م، 117/1، وابن منظور، د.ت، (ترب) 228/1، والفيروزآبادي، 2005م، (ترب) 61، والمنشي، د.ت، 33، والبغدادي، 1997م، 41/8، والزَّبيدي، 2004م، (ترب) 64/2).
3- وذهب بعض العلماء إلى أنّ (تِرب) تعني افتقر، واستغنى أيضًا، فجعلوه من الأضداد(ينظر: السجستاني، 1912م، 225، وأبو الطيب اللغوي، 95-96)، ويُحتمل أنّ رأي هذا المذهب مبنيٌّ على تأويل عبارة (تَرِبت يداك) في قول الرسول (صلى الله عليه وعلى آله وسلم): "عَلَيْكَ بذاتِ الدِّين تَرِبَتْ يَداك"(الهروي، 1999م، 251/1)، بمعنى: اسْتَغْنَت يداك، وقد خطّأ بعض اللغويين هذا المذهب، ومنهم الأزهري، إذ قال نقلًا عن أبي عبيدة: "قَالَ أَبُو عبيد قَوْله: تربَتْ يداك، يُقَال للرجل إِذا قلّ مَاله: قد تَرِبَ أَي افْتَقَر حَتَّى لَصِقَ بالتُّراب...قَالَ: وَقَالَ بعض النَّاس: إنَّ قَوْله: تَرِبَتْ يداك يُرِيدُونَ استغْنت يداك، وَهَذَا خطأ لَا يجوز فِي الْكَلَام، وَلَو كَانَ كَمَا قَالَ لقَالَ: أتْرَبَتْ يداك، يُقَال: أَتْرَبَ الرجلُ فَهُوَ مُتْرِبٌ إِذا كَثُرَ مَاله، فَإِذا أَرَادوا الْفقر قَالُوا تَرِبَ يَتْرَبُ"(الأزهري، 2001م، (ترب) 194/14)، وقال السبتي: "يُقَال ترب الرجل إِذا افْتقر وأترب إِذا اسْتغنى، وَقَوله: تَرِبَت يداكَ أَصله مِنْهُ وَاخْتلف فِي مَعْنَاهُ وَتَفْسِيره فَقَالَ ملك خسرت وَقَالَ ابْن بكير وَغَيره اسْتَغْنَيْت وَأنكر هَذَا أهل اللُّغَة إِذْ لَا يُقَال فِيهِ إِلَّا أتْرَبَ"(السبتي، د.ت، (ترب) 120/1).

وعليه يمكن تخريج ما ذهب إليه قطرب على المذهب الأوّل، أو الثاني، وكلاهما موجودان في اللغة، إلّا أنّ الأوّل أشهر وأعرف، ويمكن القول: إنّ سبب الخلاف بين العالمين في ضدّية هذا اللفظ وما هو على شاكلته هو اختلاف منهجيهما في تحديد الأضداد، فلكلّ وجهة نظر، وهذا ما أشرنا له في مقدمة البحث، فقطرب أكثر اتساعًا وإطلاقًا في هذا المجال، وأمّا الأنباري فقد كان أكثر تدقيقًا وتحقيقًا في ذلك، وقد وضع بعض الشروط لدخول اللفظ في حروف الأضداد، ومنها اشتراطه أن يأتي اللفظ بصيغة واحدة تدلّ على معنيين متضادين، ممّا تسبّب بإخراج طائفة من الألفاظ من دائرة الأضداد، ومنها (تربَ وأتْرَب)، والذي نستحسنه في هذه المسألة هو المذهب الثاني؛ لاتفاق الصيغة وتضادّ المعنيين؛ وهو أقرب إلى مفهوم الأضداد.

5- التَّفِل:

المعروف في اللغة أنّ التَّفَل: تَرْكُ الطِّيب، يُقال: تَفِل الشيءُ تَفَلًا: تغيَّرت رَائِحَتُهُ، ورَجُلٌ تَفِل أَي غَيْرُ مُتَطَيِّب بَيِّن التَّفَل، وامرأَة تَفِلة، إِذَا أَنْتَنَ رِيحُهَا لِتَرْكِ الطِّيبِ وَالْأَدْهَانِ، وَجَمْعُها تَفِلَاتٌ(ينظر: ابن منظور، د.ت، (تفل) 77/11، والفيّومي، 1977م، (تفل) 76/1)، جاء في الحديث: "ولْيَخْرُجْن إِذَا خَرجْنَ تَفِلَات"(ابن الأثير، 1979م، (تفل) 191/1)، أَيْ تَارِكَاتٍ لِلطِّيبِ، والتَّفِل: الَّذِي تَرَكَ اسْتِعْمَالَ الطِّيب مِنَ التَّفَل وَهِيَ الرِّيحُ الْكَرِيهَةُ(ينظر: ابن الأثير، 1979م، (تفل) 191/1). لكنّ قطرب عدّ (التَّفِل) من الأضداد، فقال: "التَّفِل المُتَطَيِّب، والتَّفِلُ المُنْتِن"(قطرب، 1984م، 121)، وذكر ذلك الصغاني أيضًا بقوله: "التَّفِل: المُنْتِنُ والطِّيْبُ"(الصغاني، 1912م، 225).

تعقّب أبو بكر الأنباري قطرب في هذه المسألة، فاستغرب عليه ما ذهب إليه! فقال: "وقال قطرب: من الأضداد التَّفِل: المُنْتن، والتَّفِل: الطّيب، والتَّفَل: طيب الريح، والتَّفَل: النَّتَن. والمعروف في كلام العرب التَّفَل: النّتن، والتَّفِل: المُنْتِن"(ابن الأنباري، 1987م، 379)، مستدلًا على ذلك بما ورد في الحديث الشريف والشعر الجاهلي. أي أنّه رفض أن يكون لفظ (التَّفِل) من الأضداد؛ لعدم وروده في اللغة بالمعنى الثّاني المضاد، ولعدم ورود الشواهد والأدلّة التي تدعمه. وقد تابع أبو الطيّب اللّغوي الأنباري فيما ذهب إليه قائلًا: "قال قطرب...قال أبو الطيب: المعروف من التَّفِل المُنْتِن، يُقال: تَفِل الشَّي يتْفَلُ تَفَلًا، إذا تغيّرت ريحه"(أبو الطيب اللغوي، 1996م، 94)، مستدلّا على ذلك بالحديث والشعر أيضًا.

نقول: ما ذهب إليه أبو بكر الأنباري تؤيّده اللّغة، وتدعمه الشواهد؛ فهو ما جاء في كلام العرب المعروف نثرًا وشعرًا، لكنّ عند البحث الدقيق والتقصّي العميق وُجد أنّ بعض علماء اللّغة الكبار قد أيّدوا ما ذهب إليه قطرب، وقالوا بضدّية لفظ (التَّفِل) في اللغة، ومنهم كراع النمل بقوله: "والتَّفِلُ: النَّتَنُ والطِّيبُ؛ ضدّ"(كراع النمل، 1989م، 593)، وابن القطاع بقوله: "وتَفِل تَفَلاً ترك الطيب فتغيرت ريُحه، وهو أيضاً الطّيب الريح ضدّ"(ابن القطاع، 1983م، 120/1)، والفيّومي بقوله: "تَفِلَتْ الْمَرْأَةُ تَفَلًا فَهِيَ تَفِلَةٌ مِنْ بَابِ تَعِبَ إِذَا أَنْتَنَ رِيحُهَا لِتَرْكِ الطِّيبِ وَالْأَدْهَانِ وَالْجَمْعُ تَفِلَاتٌ وَكَثُرَ فِيهَا مِثْقَالٌ مُبَالَغَةً وَتَفِلَتْ إذَا تَطَيَّبَتْ مِنْ الْأَضْدَادِ"(الفيّومي، 1977م، (تفل) 76/1)، وذلك يقودنا إلى القول باحتمالية كون (التَّفِل) من حروف الأضداد، وإن لم يكن معروفا بالمعنى الثّاني المضاد، لكنّ قول كبار علماء اللّغة بضدّيته يدعم ذلك، والله أعلم.

6- الزَّوْج:

جعل قطرب لفظ (الزّوْج) من الأضداد؛ لأنّه يُطلق عنده على الفرد، وعلى الاثنين، فقال: "الزّوج: الفرد، يُقال: عندي زوجان من خِفَاف، أي: خُفَّان، والزَّوج الزّوج أيَضًا"(قطرب، 1984م، 112).

وقد تعقّبه أبو بكر الأنباري، فخطّأ ما ذهب إليه، ورأى أنّ الزَّوج لا يُطلق إلّا على الواحد من أيّ قرينين، مستندًا إلى ما جاء في القرآن الكريم وأشعار العرب، فقال: "وقال قطرب: الزّوج من الأضداد، يُقال: زوْج للاثنين، وزوْج للواحد. وهذا عندي خطأ، لا يُعرف الزّوج في كلام العرب لاثنين، إنّما يُقال للاثنين زوجان؛ بهذا نزل كتاب الله، وعليه أشعار العرب،...فالأزواج معناهما الأفراد لا غير، والعرب تفرد الزوج في باب الحيوان، فيقولون: الرجل زوج المرأة، والمرأة زوج الرجل، ومنهم من يقول: زوجة...وإذا عدلت العرب عن الناس إلى الحيوان، فقالوا: عندي زوجان من حمام، أرادوا الذكر والأنثى، فإذا احتاجوا إلى إفراد أحدهما لم يقولوا للذكر زوج وللأنثى زوجة، ولكنّهم قالوا للذكر فرْد، وللأنثى فرْدة، والقياس زوج وزوجة، إلّا أنّهم تنكبوها اكتفاء بالفرْد والفرْدة. وكذلك يُقال للشيئين المصطحبين زوْجان، كقولهم: عندي زوجان من الخِفاف، يُريدون اثنين، وكذلك زوجان من النِّعال...ولا يُقال لأحدهما : زَوْج، فمَن ادّعى أنّ الزّوْج يقع على الاثنين فقد خالف كتاب الله جلّ وعزّ، وجميع كلام العرب، إذ لم يُوجد فيهما شاهد له، ولا دليل على صحّة تأوُّله"(الأنباري، 1987م، 273-275).

نقول: البحث يطول في هذه المسألة، لاختلاف الآراء والتفاسير التي دارت حول لفظ (الزّوْج)، لكن نحاول إيجاز ذلك إيجازا غير مخلّ إن شاء الله. إنّ الاختلاف الذي وقع بين قطرب والأنباري حول ضدّية لفظ (الزّوْج) نابع من الاختلاف الذي دار حول دلالة هذا اللفظ، فبعد التقصّي جيّدًا، وُجد أنّ بعض العلماء يرُون أنّ (الزّوج) يُطلق على الواحد وعلى الاثنين من كلّ شيء له قرين مماثل له أو مضادّ، فيُقال: هما زوْجان، وهما زوْج، ومنهم ابن دريد(ينظر: ابن دريد، 1987م، (زوج) 473/1)، والجوهري(ينظر: الجوهري، 1987م، (زوج) 320/1)، وابن سيدة(ينظر: ابن سيدة، 2000م، (زوج) 252/7)، والراغب الأصبهاني (ينظر: الرّاغب الأصبهاني، 2009م، 384)، وحكى الأزهري عن ابن شُميل ذلك، ثمّ ذكر إنكار النحويين له، فقال: "وَقَالَ ابْن شُمَيل: الزوْج اثْنَان؛ وكل اثْنَيْنِ زَوْجٌ، وَقَالَ: اشْتَرَيْت زَوْجَيْنِ من خِفاف، أَي أَرْبعة، قلت: وأنكرَ النَّحويون مَا قَالَ ابْن شُمَيل. والزَّوْجُ: الْفَرْدُ عِنْدهم"(الأزهري، 2001م، (زوج) 106/11)، وغيرهم. وإلى هذا الرأي ذهب قطرب – كما ذكرنا آنفًا- أيضًا.

وأمّا جمهور العلماء فقد ذهب إلى أنّ لفظ (الزّوْج) لا يُطلق إلّا على الفرد، فهو يقع على كلّ واحد من القرينين من الذّكر والأُنثى، فيُقال: للرّجل زوج، وللمرأة زوج، وفي الحيوانات المتزاوجة أيضًا، نحو: عندي زوجان من الحمام، وكذا في غيرها كالخُفِّ والنَّعْلِ، وعلى كلّ ما يقترنُ بآخرَ مُماثِلاً له أو نَقيضًا كالأصنافِ والألوانِ، نحو: الأسود والأبيض، والرّطب واليابس، والحلو والحامض، وغيرها. ويُقال لكلّ اثنين مقترنين: هما زوْجان، ولكلّ واحد منهما زوْج(ينظر: الفراهيدي، د.ت، (زوج) 166/6، وابن السكّيت، 2002م، 235، والفارابي، 2003م، 292/3-293، والأزهري، 2001م، (زوج) 106/11، والهروي، 1999م، 385/3-386، والثّعالبي، 2004م، 264، والزمخشري، د.ت، 132/2)، وغيرهم. وإلى ذلك ذهب أبو بكر الأنباري – كما ذكرنا آنفًا- أيضًا.

وقد خطّأ جميع نقّاد اللغة إطلاق (الزّوج) على الاثنين، وجعلوه من قول العامّة، ومنهم ابن قتيبة قائلًا: "يُقال: اشتريت زَوْجَيْ نِعالٍ، ولا يقال زَوْجَ نعال؛ لأن الزّوْج ها هنا الفرد"(ابن قتيبة، د.ت، 421)، وابن درستويه في قوله: "وأمّا قوله: عندي زوجان من الحمام، يعني ذكرا وأنثى، وكذلك كل اثنين لا يستغني أحدهما عن الآخر؛ فإن العامة تقول: عندي زوج من حمام، أي ذكر وأنثى، ولا تثني الزوج"(درستويه، 1998م، 486)، والحريري، إذ قال: "وَنَظِير هَذَا الْوَهم قَوْلهم للاثنين: زوج وَهُوَ خطأ، لِأَن الزَّوْج فِي كَلَام الْعَرَب هُوَ الْفَرد المزاوج لصَاحبه، فَأَما الِاثْنَان المصطحبان فَيُقَال لَهما: زوجان، كَمَا قَالُوا: عِنْدِي زوجان من النِّعَال، أَي نَعْلَانِ، وزوجان من الْخفاف، أَي خفان، وَكَذَلِكَ يُقَال للذّكر وَالْأُنْثَى من الطير زوجان"(الحريري، 1998م، 226)، ووافقهم بقيّة النقّاد(ينظر: الهروي، 1420هـ، 877/2، وابن الجوزي، 2006م، 116، والصفدي، 1987م، 297، واللخمي، 1988م، 261، وابن بالي، 1987م، 34)، وغيرهم.

نقول: ما ذهب إليه جمهور علماء اللّغة ونقّادها يؤيّد رأي الأنباري، يقوّي ذلك ويعزّزه ما استدلّوا به من آيات قرآنية وأشعار كثيرة، والغريب أنّه لم يحكِ عن هؤلاء الأعلام - الذين أجازوا وقوع الزّوج على الواحد والاثنين- شاهدًا واحدًا من فصيح كلام العرب لينصروا به مذهبهم!، ونستحسن تعليل اللخمي ودليله في هذا المسألة، إذ قال: "اعلم أنّ الزّوْج واقع على الواحد والزّوجين واقعان على الاثنين، والدليل على ذلك قوله تعالى: (قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين)(هود: 40)، ولو كان الزّوْج اثنين لقال: احمل فيها من كل زَوْجين أربعة، وقال أيضا: (خلق الزوجين الذكر والأنثى)(النجم: 4)، فالزوج واقع على الواحد، والزوج واقع على الاثنين، فإذا أخبرت عنهما قلت: عندي زوجا حمام، ورأيت زوجي حمام، وأصلحت بين الزوجين، تعني: الرجل والمرأة، لأن كل واحد منهما يقال له: زوج، قال الله تعالى: (ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة)(الأعراف: 17)"(اللخمي، 1988م، 261).

7- فَوْق:

فوْق: ظرف من ظروف المكان، وهو نقيض تحت، وقد جعلها قطرب من الأضداد، فقال: "ومن الأضداد فوق، تكون بمعنى الأرفع، وبمعنى الأدون، يُقال: زيد فوق عمرو نباهة وجلالة، أي: أرفع منه، وفوق عمرو خسّة ودناءة، أي: أدون منه"(قطرب، 1984م، 133).

وقد اتفق معه الأنباري فيما ذهب إليه، فقال: "وفوق: حرف من الأضداد، يكون بمعنى أعظم، كقولك: هذا فوق فلان في العلم والشجاعة؛ إذا كان الذي فيه منهما يزيد ما في الآخر، ويكون فوق بمعنى دون، كقولك: إنّ فلانًا لقصير، وفوق القصير، وإنّه لقليل، وفوق القليل، وإنّه لأحمق وفوق الأحمق، أي هو دون المذموم باستحقاقه الزيادة بالذمّ"(ابن الأنباري، 1987م، 249-250). لكنّهما اختلفا في دلالة (فوق) في الآية الكريمة: "إِنَّ اللهَ لَا يسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا"(البقرة، 26).

ذهب قطرب إلى أنّ (فوقها) في الآية تعني ما هو أكبر منها، كالذباب والعنكبوت، مستحسنا قول بعض المفسرين في هذا المعنى، رافضًا تفسير بعضهم الآخر لها بمعنى (دون)، ورادّا عليهم بقوله: "وأمّا قول الله جلّ ثناؤه...تفسيرها: فما دونها، وهو قول الكلبي، وذلك لا يجوز عندي، وأمّا قول ابن عبّاس: فما فوقها، الذباب فوق البعوضة، فهو الذي استحسنه، وإنّما يجوز قول الكلبي في الصفات أن تقول: هذا صغير وفوق الصغير، وقليل وفوق القليل، أي: جاوز القليل في قلّته فهو دونه في القلّة، فإمّا في الاسم، إذا قلت: هذه نملة، وفوق النملة، أو حمار وفوق الحمار، فلا يجوز أن تُريد به الأصغر من الحمار، لأنّ هذا اسم ليس فيه معنى الصفة، التي جاز ذلك فيها"(قطرب، 1984م، 134). وقد تابعه في ذلك أبو الطيّب اللغوي(أبو الطيب اللغوي، 1963م، 338).

وأمّا أبو بكر الأنباري فقد اختار مذهب المفسرين القائلين بأنّ (فوقها) في الآية المذكورة آنفا بمعنى: دون، واستدلّ بذلك على ضدّية لفظ (فوق)، لكنّه لم يُخطّأ التفسير الآخر لها كما فعل قطرب، فقال: "يُقال: معنى قول: فما فوقها: فما دونها، ويُقال: معناه فما هو أعظم منها، وقال الفرّاء: الاختيار أن تكون فوق في هذه الآية بمعنى أعظم؛ لأنّ البعوضة نهاية في الصغر، ولم يدفع المعنى الآخر، ولا أراه خطأ"(ابن الأنباري، 1987م، 250).

وقد تعقّب أبو بكر الأنباري ردّ قطرب، ورفضه لقول المفسرين الذين ذكروا فيه أنّ (فوق) في الآية بمعنى: دون، معلّلًا ذلك إعرابيًا، فقال: "وردّه هذا غلط عندي؛ لأنّ البعوضة وصف للمثل، وما توكيد، والتقدير: مثلا بعوضة فما دونها، فإن كان الأمر على ما ذكر من أنّ فوق لا تكون بمعنى دون إلّا بعد تقدّم الوصف، لزمه إجازة هذا المعنى في الآية؛ إذ كان الحرف جاء بعد البعوضة، وهي وصف للمثل"(ابن الأنباري، 1987م، 251).

نقول: إنّ اختلاف العالِمين في دلالة لفظ (فوق) في الآية ناشئ من اختلاف المفسرين والعلماء في تأويلها وإعرابها، فقد ذهب المفسرون في معناها مذهبين، أحدهما يرى أنّ معنى (فما فوقها): فما هو أكبر منها وأعظم، كالذباب والعنكبوت؛ معلّلا بأن البعوضة أضعف خلق الله، ولمّا كانت كذلك فهي نهايةٌ في القلة والضعف، وعليه فلا شكّ أنّ ما فوق أضعف الأشياء، لا يكون إلا أقوى منه(ينظر: الفرّاء، د.ت، 20/1، والأصفهاني، 1412هـ، 649، وابن الجوزي، 1984م، 473، وأبو حيّان، 1420هـ، 199/1، والطبري، د.ت، 405/1). ويرى المذهب الثّاني أنّ معنى (فما فوقها): فما دونها، أي أنّ المقصود فما هو أدنى وأقلّ منها في الصّغر(ينظر: أبو عبيدة، 1381هـ، 14/1، وابن قتيبة، د.ت، 121، وأبو حيّان، 1420م، 199/1).

أمّا سبب الخلاف الثاني والأساس بين قطرب والأنباري هو ما احتملته هذه الآية الكريمة من وجوه إعرابية، فقد عدّ قطرب (بعوضة) في الآية اسمًا لا وصفًا، ولذا فهي ليست هنا بمعنى (دون)؛ لعدم تقدّم الوصف عليها، وأمّا الأنباري فأجاز كون (بعوضة) وصفًا للمَثَل، وما زائدة للتوكيد، وقد ذكر النحاس أبرز الوجوه الإعرابية

المحتملة للآية الكريمة، فقال: "ما بَعُوضَةً في نصبها ثلاثة أوجه: تكون ما زائدة و بعوضة بدلا من مثل، ويجوز أن تكون ما في موضع نصب نكرة و بعوضة نعتا لما، وصلح أن تكون نعتا لأنها بمعنى قليل، والوجه الثالث قول الكسائي والفراء، قالا: التقدير: أن يضرب مثلا ما بين بعوضة حذفت (بين) وأعربت بعوضة بإعرابها، والفاء بمعنى (إلى) أي إلى ما فوقها "(النحاس، 1421هـ، 1/39-40).

والذي نَخْتَارُهُ ونرجحه في تأويل قوله تعالى: (فما فوقها) الْقَوْلَ الْأَوَّلَ؛ لِجَرَيَانِ (فَوْقَ) عَلَى مَشْهُورِ مَا اسْتَقَرَّ فِيهَا فِي اللُّغَةِ أولًا(ينظر: أبو حيان، 1420هـ، 1/199)، ولترجيح أغلب مفسري القرآن الكريم – كما ذكرنا ذلك آنفًا- لهذا التأويل ثانيًا، فضلًا عن ترجيح بعض أئمّة اللغة له أيضًا(ينظر: الفرّاء، د.ت، 1/20، وثعلب، 1950م، 191)، ولكثرة النقود الموجّهة للتأويل الثّاني ثالثًا، إذ خطّأه معظم المفسرين، وأخذوه على بعض أهل اللّغة، ممّن وهم فعدّ (فوق) من الأضداد، إذ قال الطبري: "وَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: (فَمَا فَوْقَهَا): فِي الصِّغَرِ وَالْقِلَّةِ...وَهَذَا قَوْلٌ خِلَافُ تَأْوِيلِ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ تُرْتَضَى مَعْرِفَتُهُمْ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ"(الطبري، 2001م، 430-431)، وقال الراغب الأصفهاني: "قيل: أشار بقوله فَما فَوْقَها إلى العنكبوت المذكور في الآية، وقيل: معناه ما فوقها في الصّغر، ومن قال: أراد ما دونها فإنما قصد هذا المعنى، وتصوّر بعض أهل اللّغة أنه يعني أنّ فَوْقَ يستعمل بمعنى دون فأخرج ذلك في جملة ما صنّفه من الأضداد، وهذا توهّم منه"(الأصفهاني، 1412هـ، 649)، وقال ابن عطية: "قال ابن قتيبة فَوْقَ في هذه الآية بمعنى دون، وهذا خطأ بيّن، وإنما دخل عليه اللّبس من قوله تعالى: ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها (البقرة: 26) أي فما دونها، قال القاضي أبو محمد: وليست فَوْقَ هنا بمعنى دون وإنما المراد فما فوقها في القلة والصّغر فأشبه المعنى دون"(ابن عطية، 1422هـ، 2/502)، وقال الفيروزآبادي: "أشار بما فوقها إلى العنكبوت المذكور في قوله: (كَمَثَلِ العنكبوت). وقيل معناه: ما فوقها في الصّغر. وليس فوق من الأضداد، كما توَّهم بعض المصنّفين"(الفيروزآبادي، 1992م، 4/220)، وهذا إنكار لما ذهب إليه قطرب والأنباري معًا، ورابعًا لأنّ (البعوضة) أصغر مثَل ضربه الله عزّ وجلّ للناس في كتابه العزيز، وكلّ ما عداها أكبر منها حجمًا(ينظر: المنجد، 2007م، 191)، وبما أنّ هذه الآية الشاهد الوحيد على ضدّية (فوق)، وقد ثبت اللّبس والوهم في تأويلها، لذا فقد سقط القول بضدّيتها في العربية والقرآن الكريم، والله أعلم.

8- الهَجْر:

الهَجْرُ: ضِدُّ الْوَصْلِ، يُقال: هَجَرتُ الشّيء هَجْراً، إذا تركتُه وقَطَعْتُه، وهَجَر الرجلُ إذا تَبَاعَدَ ونَأَى، والهَجْرُ مِنَ الهِجْرانِ، وَهُوَ تَرْكُ مَا يَلْزَمُكَ تَعَاهُدُهُ، والهُجْرُ (بِالضَّمِّ): الْقَبِيحُ مِنَ الْكَلَامِ والْفُحْشُ في المَنْطِق، والهُجْرُ أيضًا: الهَذيان، وهو الْاسْمُ مِنَ الإِهْجار، وَهُوَ الإفحاش، وهَجَرَ الرّجلُ فِي نَوْمِهِ وَمَرَضِهِ يَهْجُرُ هَجْرا حَلَمَ وهَذَى، وهَجَر البعيرَ: إذا شُدَّ بالهجار، والهِجَار: حَبْل يُعْقَدُ فِي يَدِ الْبَعِيرِ وَرِجْلِهِ فِي أَحد الشِّقَّيْنِ(ينظر: ابن القوطية، 1993م، 13، وابن منظور، د.ت، (هجر) 5/250-256).

وقد عدّ قطرب لفظ (الهَجْر) من الأضداد، فقال: "ومنه أيضًا: سمعنا العرب تقول: اهْجُر النّاقةَ بالهِجَار: وهو حَبْل يُجعَل في أنفها تُعطَف به على ولد غيرها، وقال أبو محمد: الهِجَار حَبْل يُوضع في الرُّسْغ إلى السّاق، فإن كان قوله: (واهْجُروهنَّ في المضَاجِع)(النساء، 34)، أي اعطفوهنّ إليكم، فهو ضدّ الهَجْر. إلّا أنّ ابن عبّاس كان يقول: الهَجْر السبُّ، اهجُروهنَّ: سُبُّوهُنَّ"(قطرب، 1984م، 141).

فتعقّبه أبو بكر الأنباري قائلًا: "وقال قطرب: من الأضداد: الهَجْر، يُقال: هَجَرْتُ الرجلَ، إذا أعرَضْتَ عنه، وهجَرتُ الناقة، إذا شدَدْتَ في أنفها الهِجار...قال: وقول الله عزّ وجلّ: (واهْجُروهنَّ في المضاجِع)، كان ابن عبّاس يقول: الهَجْر: السّبُّ، قال: ويمكن أن يكون اهجرُوهنَّ: اعطفوهنّ كما تُعطَفُ النّاقة، وهذا القول عندي بعيد؛ لأنّ المعنى الثّاني لم يستعمل في الناس، والمفسرون يقولون: هِجرانهنَّ: تركُ مُضاجَعتُهُنَّ"(ابن الأنباري، 1987م، 323)، مستندًا إلى تفسير بعض المفسرين.

نقول: اختلف المفسرون في تأويل قوله تعالى: (واهجروهن في المضاجع)، وقالوا بذلك أقاويل شتّى، "أحدها: ألا يجامعها، وهو قول ابن عباس، وسعيد بن جبير. والثاني: أن لا يكلمها ويوليها ظهره في المضجع، وهو قول الضحاك، والسدي. والثالث: أن يهجر فراشها ومضاجعتها وهو قول الضحاك، والسدي. والرابع: يعني وقولوا لهن في المضاجع هُجراً، وهو الإغلاظ في القول، وهذا قول عكرمة، والحسن. والخامس: هو أن يربطها بالهجار وهو حبل يربط به البعير ليقرها على الجماع، وهو قول أبي جعفر الطبري"(الماوردي، د.ت، 482/1).

ويبدو أنّ التأويل الأخير مأخوذ من قول قطرب، وهو أنْ تُعطَف النساء كما تُعطف النّاقة، وقد اعترض عليه الأنباري -كما ذكرنا آنفًا-؛ لأنّه معنى غير مستعمل في الناس، ولا مشهور في اللّغة؛ لأنّه إنّما يُطلق على النّوق، ولم يرد في لغة العرب إطلاقه على النساء في مثل هذه الحال(ينظر: الطيار، د.ت، 150)، آخذا بالتفسير الأشهر والأكثر قبولا عند جمهور المفسرين، وهو ترك مضاجعتهنّ، "ولا يُترك المعنى المشهور والمتبادر للفظة إلى معنى غامض غريب إلّا بدليل يدلّ عليه، ولا يوجد هاهنا إلّا الاحتمال واستعمال اللّغة، وليس ذلك كافيًا في ترك المشهور، إذ لو أُوردت على الآية كلّ المحتملات، لاتّسعَ التفسير، ودخلهُ كثيرٌ من الأقوال المرذولة"(الطيار، د.ت، 151).

والجدير بالذكر أنّ الطبري لم يُشِر إلى معنى العطف، الذي استخدمه قطرب في تأويل الآية، بل إنّ تأويله – الطبري- دلّ على الإكراه، فهو يرى أنّ معنى الآية: "ارْبُطُوهُنَّ بِالْهِجَارِ، وَأَكْرِهُوهُنَّ عَلَى الْجِمَاعِ مِنْ قَوْلِهِمْ: هَجَرَ الْبَعِيرَ إِذَا شَدَّهُ بِالْهِجَارِ"(أبو حيان، د.ت، 3/ 627)، وهو توجيه في غاية الغرابة!! فكيف يُقال للزوج الناشز زوجته، الكارهة له: أن يُكرهَها على الجماع، فإن أبت وعصت، فعليه بربطها!؛ وذلك مخالف لأبسط قواعد الشريعة! وقد أخذه بعض المفسرين على الطبري، ونعتوه بتفسير الثُّقلاء، وأنّه هَفوَة منه، مع علمه بالقرآن والسنّة، وتبحّره فِي الْعُلُومِ وَفِي لُغَةِ الْعَرَبِ!(ينظر: الزمخشري، د.ت، 507/1، وابن العربي، 2003م، 534/1، وأبو حيان، د.ت، 3/ 627). و"بهذا نجد أنّ معنى العطف جاء إلى الكلمة من استخدام قطرب لعبارة: تعطف به على ولد غيرها، فوقع في وَهْم قطرب ومن نقلها عنه أنّها من الأضداد، وما هي من الأضداد، بل هي أبعد ما تكون عن معاني العطف والوداد؛ إذ الهجر بمعنى الإعراض عقاب مؤلم للمرأة، وإكراهها على الجماع ربما يكون أشدّ إيلامًا، فالمعنيان لوجه واحد، هو العقاب، ثمّ إنّ العطف إحساس يتولد في النفس، وليس عملا يُكره المرء أو البعير على فعله بالحبال والتوثيق"(المنجد، 2007م، 212-213)، فالأولى أن يكون الإقبال ضدّ الإعراض، لا العطف، والله أعلم.

9- يَهْوِي:

عدّ قطرب الفعل (يَهْوِي) من الأضداد؛ لأنّه يأتي عنده بمعنى يصعد وبمعنى يهبط، مستدلّا على المعنيين بما أنشده هو، فقال: "وقالوا: يَهْوِي: يصعد، ويَهْوِي: ينزل، وقال الرّاجز: فالدّلو تَهْوِي كالعقابِ الكاسرِ، أي: تصعد، وقال الرّاجز: كأنّ دَلْوِي في هُوِيّ دلجِ..."(قطرب، 1984م، 120).

وقد تعقّبه أبو بكر الأنباري، فأخذ عليه ذلك؛ محتجّا بأنّ المعروف في كلام العرب: تَهْوِي الدّلو هَوِيًّا، يعني تنزل، لا تصعد!، مستدّلًا بما ورد في الشعر، إذ قال: "وقال قطرب: يهْوِي من حروف الأضداد، يكون بمعنى يصعد، ويكون بمعنى ينزل، وأنشد: والدلو تَهْوي كالعقاب الكاسر، وقال: معناه: تصعد، والمعروف في كلام العرب: هَوَت الدّلو تهْوِي هَوِيًّا، إذا نزلت..."(ابن الأنباري، 1987م، 379).

وقد حصر أبو حاتم السجستاني ضدّية هذا اللفظ في الدّلوُ خاصّة، فقال: "هَوَت الدّلوُ في البئر تَهْوِي هَوِيًّا، إذا انحدَرَتْ، وهَوَت إذا ارتَفَعَتْ، ولا يُقال إلّا في الدّلوُ خاصّة"(السجستاني، 1912م، 100).

نقول: لقد اختلف أهل اللغة في هذا الفعل ومصدره، فهو مشترك بين الهبوط والصعود، ولا يفرّق بين فعليهما إلّا عن طريق مصدريهما، بل وحتّى اختلفوا في معنى مصدريهما، فمنهم من قال أنّ: هَوَى يَهْوِي هَوِيًّا (بالفتح)، يعني ذهاب في انحدار وسقوط، وأنّ: هَوَى يَهْوِي هُوِيًّا (بالضمّ)، يعني ذهاب في صعود وارتفاع(ينظر: ابن عباد، 1994، (هوي) 93/4، وابن فارس، 1979م، 16/6، والهروي، 199م، (هوي) 1953/6، والزمخشري، د.ت، (هوي) 384/2، والسبتي، د.ت، (هوي) 273/2، وابن الأثير، 1979م، (هوي) 284/5، وابن منظور، د.ت، (هوي) 371/15، والفتني، 1987م، (هوا) 181/5)، ومنهم من قال العكس، أي أنّ (الهَوِيّ) بالفتح يعني الانحدار، وبالضمّ يعني الارتفاع(ينظر: ابن عباد، 1994، (هوي) 93/4، والجوهري، 1987م، (هوى) 2538/6، والراغب الأصفهاني، 1412م، (هوي)849)، والصغاني، 1979م، (هوي) 539/6، وابن منظور، د.ت، (هوي) 371/15، والفيروزآبادي، 2005م، (هوي) 1347، والزَّبيدي، 2001م، (هوي) 328/40)، ومنهم من لم يُفرّق بين المصدرين، فأطلق الاثنين على السقوط من فوق إلى أسفل(ينظر: الفراهيدي، د.ت، (هوي) 105/4، وابن دريد، (هوي) 251/1، وابن سيدة، 200م، (هوي) 451/4، وابن منظور، د.ت، (هوي) 371/15).

ونتيجة هذا الاختلاف نشأ الاختلاف بين قطرب والأنباري حول ضدّية هذا اللفظ، فقطرب يرى أنّ المصدر (هُوِيّ) بالضمّ يعني الصعود، والأنباري يرى ذلك بالفتح، وما قاله قطرب غير معروف، والحقّ أنّ الاثنين صحيحان معروفان، قال بهما أهل اللّغة – كما أسلفنا-، والذي نراه أنّ الضدّية موجودة في الفعل (يَهْوِي)، وإن أُخْتُلِف في ضبط مصدريه ومعنيهما، فهو عند معظم أهل اللغة يعني الهبوط والصعود – كما ذكرنا ذلك آنفا-، يُعزّز ذلك قول الخطابي فيه: "قولهُ: يهوي بنا، معناهُ يَسِيرُ بنا وقد يكون ذَلِكَ في الصُّعُود والهبُوط معًا وإنّما يختلِفُ في المَصْدر فيُقال هَوَى يَهْوِي هَوِيًّا إذا هَبَطَ وهُوِيًّا بالضَّمّ إذا صَعِد"(الخطابي، 1982م، 417/1)، وقد أكّد ذلك ابن القطّاع نقلًا عن أبي زيد، فقال: "وقال أبو زيد: هَوَى عَلَا، وهَوَى هَبَط، وهو من الأضداد إلا أن المصدرين يختلفان، فالهوى بفتح الهاء إلى أسفل، وبالضمّ إلى فوق"(ابن القطاع، 1993م، 363/3)، وقال المنشي أيضاً: "هوِي من الجبل سقط، وإلى الجبل صعد"(المنشي، 1985م، 51)، وهذه الأقوال تدفع ما زعمه السجستاني في أنّ ضدّية هذا اللفظ تنحصر في الدّلو خاصّة. وكذا ما ذهب إليه الحريري من أنّ لفظ (يَهْوِي) يعني الإسراع في الهبوط والصعود عموما، فقال: "وَمن أوهامهم أَن هَوَى لَا يسْتَعْمل إِلَّا فِي الهبوط، وَلَيْسَ كَذَلِك بل مَعْنَاهُ الْإِسْرَاع الَّذِي قد يكون فِي الصعُود والهبوط، وَفِي حَدِيث الْبراق: فَانْطَلق يهوِي بِهِ أَي يسْرع، وَذكر أهل اللُّغَة أَن مصدر الصعُود الْهوى بِضَم الْهَاء ومصدر الهبوط الْهوى بِفَتْحِهَا"(الحريري، 1998م، 244)، أي أنّ اللفظ تطوّر على جهة التخصيص إلى مدلولين متضادّين، بعد أنّ كان عامّا يشملهما كليهما، فسنّة التطوّر قد شملت دلالة طائفة من الألفاظ، متّجهة بها اتجاهين متقابلين، لتخلّف منها أضدادا تنصرف الواحدة منها في الظاهر إلى المعنى وضدّه، فيكون اللفظ من هذه الطائفة ذات دلالة قديمة عامّة تشمل المعنيين المتضادين، بحيث يصحّ أن يكون كلّ منهما دلالة ذلك اللفظ ومعناه القديم، وهذا ما أطلق عليه محمد آل ياسين (شموليّة المدلول الأوّل)(ينظر: آل ياسين، 1974م، 145).

10- النَّجْد:

النَّجْدُ: الشُّجَاعُ الماضِي فِيمَا يَعْجَزُ عَنهُ غَيْرُه، وَقيل: هُوَ الشديدُ البأْسِ، وَقيل: هُوَ السَّرِيعُ الإِجابَةِ إِلى مَا دُعِيَ إِليه، خَيْراً كَانَ أَو شَرًّا، والجمع أَنْجَاد، يُقال: الرَّجُلُ يَنْجُدُ نَجْدَةً، إِذَا صَارَ شُجَاعًا، وَهُوَ نَجْدٌ وَنَجُدٌ وَنَجِدٌ وَنَجِيدٌ، وَالشَّجَاعَةُ نَجْدَةٌ، وأصل النَّجْد: العُلُوُّ من الأرض(ينظر: ابن فارس، 1979م، 391/5، وابن سيدة، 2000م، (نجد) 338/7). والنَّجَد: الغمّ والكَرْب، والعَرَق أيضًا، يُقال: نُجِدَ الرجلُ فهو مَنْجُودٌ نَجَدًا، إذا عَرِق من شِدّة عَمِل، أو رهبَ أمْرًا ففزعَ، وَرجل نَجِدٌ: عَرِقٌ(ينظر: ابن دريد، 1987م، (نجد) 451/1، وابن السكيت، 1998م، 125، وابن سيدة، 2000م، (نجد) 339/7).

وقد جعل قطرب (النَّجْد) و(النَّجِد) في الرجال من الأضداد، فقال: "والنَّجْد في الرّجال: السريع الإجابة إلى الداعي إذا دعاه إلى خير أو شرّ، وقال أبو المضاء: هو النَّجُد وجمعه: أنْجَاد، وما كان نَجدًا. وقد نَجُد نجادةً. والنِّجْد أيضًا بالكسر: الفَزَع، وقد نُجِدَ الرّجل نَجْدَةً، فهو منْجُودٌ: أي مُفَزَّع في أي وجه كان"(قطرب، 1984م، 140).

فتعقّبه أبو بكر الأنباري، منكرًا ضدّية لفظ (النَّجْد)؛ معلّلا ذلك، بوقوعه عند العرب على معنى واحد فقط، فقال: "وقال قطرب: من الأضداد قولهم: رجل نَجْد، إذا كان سريع الإجابة إلى الداعي إذا دعاه...ويُقال: رجل نِجد، إذا كان مَفْزَعًا من أيّ وجه، قال أبو بكر: وليس النَّجْد عندي من الأضداد؛ لأنّ العرب لا تُوقعه إلّا على معنى واحد، وما كان بهذه الصفة لا يدخل في الأضداد"(ابن الأنباري، 1987م، 406).

نقول: إنّ ما ذهب إليه أبو بكر الأنباري مبنيٌّ على منهجه في تحديد الأضداد، فهو يشترط – كما ذكرنا ذلك آنفًا في مسألة تَرِب وأتْرَب- اتفاق الصيغة الدالة على معنيين متضادين، لتدخل في حروف الأضداد، وهذا غير موجود عند قطرب، بل أطلق ذلك ولم يحدّد أو يشترط، فكان ذلك سبب خلافهما في ضدّية بعض الألفاظ، ومنها لفظ (النَّجْد)، فقد عدّه قطرب من الأضداد، وإن اختلفت صيغته أو ضبطه؛ توسعًا منه، وتكثيرًا للأضداد، بينما استبعده الأنباري وأخرجه من دائرة الأضداد؛ لزعمه أنّ العرب لا تُوقعه- وهو على هذه الصيغة والضبط- إلّا على معنى واحد فقط. ونحن وإن كنّا نستبعد ما ذهب إليه قطرب؛ لعدم قول أغلب الضدّيينَ به؛ ولأنّ اختلاف الصيغ يؤدّي إلى اختلاف المعاني، لا نتفق أيضًا مع ما ذهب إليه الأنباري؛ لأنّ بعض المعجمات وكتب اللغة خالفت ما زعمَه الأنباري، وأشارت إلى وقوع لفظ (النَّجْد) على معنى الكرب والغمّ والعَرَق من الكرب، وهو معنى مضادّ للشجاعة والقوّة، جاء في الصحاح: "والنَّجَدِ والمَنْجودُ: المكروب. وقد نُجِدَ نَجْداً، فهو منجودٌ ونَجيدٌ"(الجوهري، 1987م، (نجد) 543/2)، وفي اللسان: "وَقَدْ نَجِدَ يَنْجَدُ ويَنْجُدُ نَجْداً، الأَخيرة نَادِرَةٌ، إِذا عَرِقَ مِنْ عَمَل أَو كَرْب. وَقَدْ نُجِدَ عَرَقاً، فَهُوَ منْجُود إِذا سَالَ. والمنْجُود: الْمَكْرُوبُ. وَقَدْ نُجِد نَجْداً، فَهُوَ منْجُودٌ ونَجِيدٌ، وَرَجُلٌ نَجِدٌ: عَرِقٌ"(ابن منظور، د.ت، (نجد) 418/3)، وفي القاموس: "النَّجْدُ: الكَرْبُ، والغَمُّ، نُجِدَ، كعُنِيَ، فهو مَنْجودٌ ونَجيدٌ: كُرِبَ، والبَدَنُ عَرَقاً: سالَ"(الفيروزآبادي، 2005م، (نجد) 312)، وفي التاج: "النَّجْدُ: الكَرْبُ والغَمُّ، وَقد نُجِدَ، كعُنِيَ، نَجْداً فَهُوَ مَنْجُودٌ ونَجِيدٌ: كُرِبَ، والمنْجُود: المَكْرُوب"(الزَّبيدي، 1971م، (نجد) 204/9)، وممّا ورد في كتب اللّغة والأدب، ما جاء في الإبانة في العربية: "والنَّجْد: العَرَق، ورَجُلٌ مَنْجُود: مَكْرُوب"(الصحاري، 1999م، 403/4)، وفي المجموع المغيث"يُقالُ: نَجَدَ يَنْجُدُ نَجْدًا: عَرِقَ من عَمَل أَوْ كَرْب"(المديني، 1988م، 262/3)، وفي كنز الكتاب ومنتخب الآداب: "والنَّجْدُ أيضا، الكَرْبُ والغَمُّ، لِعُلُوّه على صاحبه"(البونسي، 2004م، 600/2)، فإذا ثبت ذلك، يمكن عدّ لفظ (النّجْد) من الأضداد؛ لوقوعه على معنيين متضادين، وهما الشجاعة والصلابة والقوّة، وأيضًا الكَرْب والغمّ والعرَق من الكَرْب، خلافًا لما ذهب إليه الأنباري، وفي الوقت نفسه نراه أكثر قبولًا ممّا ذهب إليه قطرب، والله أعلم.

ومن تعقّبات أبي بكر الأنباري الأخرى، تعقّبه لقول قطرب: "ويُقال: أَلِيَت الشاةُ، إذا عَظُمَت أَلْيَتُها، وآلَيْتُهَا أنا قطعتُ أَلْيَتُها"(قطرب، 1932م، 278 (لم توجد هذه المسألة في تحقيق حنا حداد)). إذ قال الأنباري منكرًا ذلك: "وليس هو عندي من الأضداد؛ لأنّ كلّ واحد من الحرفين ينفرد بمعنى واحد، ولا يقع على معنيين متضادّين"(ابن الأنباري، 1987م، 407). وقد شهدنا ذلك الإنكار واضحا في عدد من التعقّبات التي ذكرناها آنفًا، وسببها اشتراط الأنباري اتفاق الصيغة الدالة على معنيين متضادين، وهذا الشرط غير موجود عند قطرب.

ومثل ذلك قول قطرب أيضًا: "ومن الأضداد: ثَلَلْتُ عرشَه وأثْلَلْتُهُ، أي: أصلَحتُه، وثَلَلْتُه: هَدَمْتُه"(قطرب، 1984م، 125). فتعقّبه الأنباري قائلًا: "ليس عندي كما قال قطرب، إذ كان ثَلَلْتُ يُخالف أثْلَلْت، فلا يجوز أن

يُعدَّ في الأضداد حرف لا يقع إلى على معنى واحد، والمعروفعند أهل اللغة: ثَلَلْتُ عرشَه: أهْلَكْتُه..."(ابن الأنباري، 1987م، 387).

وأيضًا قول قطرب: "ومنه حَمَأْتُ الرَّكيّة حَمْئًا، أخرَجْتُ حَمْأَتَها، وأحمَأْتُها إحْمَاء: جعلتُ لها حَمَأَة(قطرب، 1984م، 127). فتعقّبه الأنباري قائلًا: "وليس هذا عندي من الأضداد؛ لأنّ لفظ حمأت يُخالف لفظ أحمأت، فكلّ واحدة من اللفظتين لا تقع إلّا على معنى واحد، وما كان على هذا السبيل لا يدخل في الأضداد"(ابن الأنباري، 1987م، 396).

وكذلك قول قطرب: "ومنه أيضًا: خَذِمَتْ النَّعْلُ، انقَطَعَتْ عُرْوَتُها وشِسْعُها، وأخْذَمَتُها: إذا أصلحَتْ عُروتَها وشسعَها"(قطرب، 1984م، 96). فتعقّب ذلك الأنباري بقوله: "وهذا عندي ليس من الأضداد؛ لأنّ خذِمَتْ لا يقع إلّا على معنى واحد، وكذلك أخذَمت، ولفظ أخْذمت يُخالف لفظ خذمت، وما لم يُعبّر إلّا عن معنى واحد بلفظه لا يكون من الأضداد، ومعروف في كلام العرب: خَذِمَت النَّعلُ وأخذَمْتُها، على ما وصف قطرب"(ابن الأنباري، 1987م، 371).

ومنه أيضًا قول قطرب: "ومنه أيضًا: رَبَعَ علينا فلان يرْبَعُ رَبْعًا: وقف، والرَّبَعَة: السّير الشديد أيضًا"(قطرب، 1984م، 96). فتعقّب ذلك الأنباري قائلًا: "وهذا عندي ليس من الأضداد؛ لأنّ الرَّبَعَة لا تقع على الإقامة إلّا بإبطال هذا اللفظ والانتقال منه إلى لفظ آخر؛ وإنّما يكون الحرف من الأضداد إذا وقع على معنيين متضادّين، ولفظُه واحد في البابين، فإذا اختلف اللفظان بطل أن يكون الحرف من حروف الأضداد"(ابن الأنباري، 1987م، 366).

وقول قطرب أيضًا: "ومنه أيضًا: رَجَلْتُ البَهْمَ: رَبَطتُها، وأرْجَلْتُها: أرسلْتُها ترعى مع أُمّها"(قطرب، 1984م، 148). فتعقّبه الأنباري بقوله: "وليس هذا الحرف عندي من الأضداد؛ لأنّه لا يقع إلّا على معنى واحد"(ابن الأنباري، 1987م، 408).

وكذلك قول قطرب: "ومنه أيضًا الاسْتِجْمَار، هو الاسْتنْجاء بالحجَر، وكانت قريش تُجْمِّر نساءها، وذلك أن تجعل لها كالنَّزعَتَين من نَتْف وحَنْق وما أشبه ذلك، وقال: لا تُجَمِّروا جنودَكم، أي لا تحبسُوهم، قال أبو محمد: جَمَّرت المرأة شعرَها: إذا جَمَّعَتْه، ويقال: لا تُجَمِّرُوا جنودكم، أي لا تقطعُوا نسْلَهم، وفي المغازي تقطع نسلكم، ويُقال للذُّؤابة جِمَارٌ، ولها جِمَاران، وهي كالضفيرة التي تُقبل على الوجه"(قطرب، 1932م، 256). فتعقّب ذلك الأنباري، وأخرجه من الأضداد؛ لأنّ تضادّه بين الاسم والفعل، وذلك لا يجوز عنده، فقال: "وقال غير قطرب: الجِمار: الحجارة الصغار...فقول قطرب: جمَّرَت المرأة، ولها جِماران، من الأضداد ليس بصحيح؛ لأنّ جمَّرت لا يكون بمعنى وفَّرَت الشّعر؛ ولا يُقال: جِمار لما يُضادّ الذؤابة، فلا وجه لإدخاله في حروف الأضداد"(ابن الأنباري، 1987م، 273).

وقول قطرب أيضًا: "قال يونس: الرَّغُوث: التي يرْغَثُها ولدُها من الشاء، فصارت في معنى مرغوثة، والولد أيضًا رغوث. والمعنى أنّه راغث لها، فصار رغوث للمفعول والفاعل"(قطرب، 1984م، 83). فتعقّب الأنباري ذلك، وأخرج كلّ ما كان على (فَعُول) يتصرّف للفاعل والمفعول من الأضداد؛ لاختلاف جنسيهما، فقال: "وحُذفت الهاء من رغوث؛ لأنّ المذكر من جنسها لا يُوصف برغوث، فجرى رغوث مجرى حائض وطالق إذا ذُكِّرا في وصف المؤنّث، من أجل أنّ المؤنّث لا حظَّ له فيها، فرغوث عند الفرّاء وأصحابه ليس من الأضداد، وكذلك الحروف التي عدّدها قطرب، إذ كان زجُور توصف الناقة به، ولا يتوصف به البعير، ووصف الرجل به لا يقع مضادًّا لوصف الناقة به، إذ كان من غير جنسها، فهذان الفرقان بين البابين"(ابن الأنباري، 1987م، 259-260).

وكذلك قال قطرب: "والطَّاحِي: الباسط، يُقال: طَحَاه يَطْحَاه ويطْحُوه طَحْوًا وطحوًا، أي بسَطه، وطحوته أطحوه: ضربتُه فصرعتُه، وقال الله عزّو جلّ: (والأَرْضِ وما طَحَاها)(الشمس، 6)، أي بسطها، وقالوا فرس طاحٍ، أي: مشرف، وقالوا في يمين لهم: لا والقَمرِ الطَّاحِي، أي: المرتفع"(قطرب، 1984م، 125). فتعقّب الأنباري ذلك وأخرجه من دائرة الأضداد؛ لوقوع التضاد بين صيغتي (فاعِل) و(مَفْعُول)، وذلك لا يكون عنده؛ لاختلاف الصيغتين، إذ قال: "وليس الطّاحي عندي من الأضداد؛ لأنّه لا يُقال: طاحٍ للمنخفض، إنّما يُقال للمنخفض: مطحوّ، ومطحيّ...فإن ذهب إلى أنّ الطاحي الخافض، والطاحي المنخفض، قياسا على قول العرب: نائم للإنسان النائم، ونائم لليل المنوم فيه، كانا ضدّين"(ابن الأنباري، 1987م، 394). وغير ذلك ممّا وقع تضادّه نتيجة اختلاف الصيغ والعوارض التصريفية.

ومن التعقّبات الأخرى أيضًا قول قطرب: "ومنه أيضًا: راغَ عليهم: أتاهم، وراغَ عنهم: ذهب وتنحى"(قطرب، 1984م، 148). فتعقّبه الأنباري فساق اعتراضه على لسان بعض اللغويين، فقال: "وقال الفرّاء: لا يُقال لِمَن رجع: راغ، إلّا أن يكون مُخْفيا رجوعه، قال: فلا يجوز أن يُقال: راغَ الحاجّ من مكّة، لأنّهم يُخفون رجوعهم، فمتى أخفى ذلك مُخفٍ قيل: راغ فهو رائغ، وقال غير الفرّاء: لا يكون راغ أبدا إلّا بمعنى رجع، على السبيل الذي ذكره الفرّاء، وليس بحرف من الأضداد على ما ادّعى قطرب"(ابن الأنباري، 1987م، 153-154).

وقال قطرب: "وقالوا العَريض: الجَذَع من ولد الشاة عند بني تميم إلى أن يُثْنِي، وقال بعضهم العريض: الصغير، وقال بعضهم: الخصيّ، وقال بعضهم: إنّما سُمّي عريضًا لأنّه يُعرض على البيع"(قطرب، 1984م، 147-148). فتعقّبه الأنباري ناقلًا رأي غيره من العلماء، فقال: "وقال غيره: يُقال لولد الشاء ساعة تضعه؛ من ولد الضأن كان أو من ولد المعز: سَخْلَة، أو بَهْمَة...فإذا بلغ أربعة أشهر وقَوِي وفُصِل من أُمّه قيل له: جَفْر، إذا كان من ولد المعز، وللأُنثى جَفْرة، ويُقال له أيضًا: عَتُود وعَرِيض...ويُقال لولد المعز إلى يبلغ السنة: جدي للمذكر وعَناق للأنثى، فإذا دخل في الثانية قيل له: جَذَع، من الضأن كان أو من المعز، فإذا دخل في الثالثة قيل له: ثَنْيّ، فإذا دخل في الرابعة قيل له: رَبَاع، فإذا دخل في الخامسة قيل له: سَدَس وسَدِيس، فإذا دخل في السادسة قيل له: صَالِغ وسالغ"(ابن الأنباري، 1987م، 319-320).

وقال قطرب: "ويُقال: ليثٌ عِفِرّين مضادّ في المدح والهجاء"(قطرب، 1984م، 119). فتعقّب ذلك الأنباري فساق اعتراضه على لسان أحد اللغويين، فقال: "وقال غير قطرب لا يستعمل إلّا في المدح"(ابن الأنباري، 1987م، 383).

وقال قطرب أيضًا: "وقالوا: فلانٌ يُقرِّظ أصحابه تَقْرِيظًا، إذا مدحهم أو ذمّهم، ويُقرِّظهم أيضًا في المدح والذمّ، وهما يتقارظان المدح، إذا مدح كلّ واحد منهما صاحبه"(قطرب، 1984م، 124). فتعقّب ذلك الأنباري قائلًا: "والمعروف عند أهل اللغة التقريظ مدح الحيّ، والتأبين مدح الميّت"(ابن الأنباري، 1987م، 393).

وهذا لا يعني اختلاف العالمين كلّيًّا بقضية الأضداد، ولا يعني رفض الأنباري لكلّ ما جاء من ألفاظ ضدّية عن قطرب، بل ثمّة كثير من الألفاظ التي اتفق الأنباري مع قطرب في وقوع الضدّية فيها، ومنها لفظ (الأَعْور)(ابن الأنباري، 1987م، 366)، ولفظ (اسْتَقْصَيْتُ)(ابن الأنباري، 1987م، 377)، ولفظ (الشّجاعة)(ابن الأنباري، 1987م، 377)، ولفظ (أمعن)(ابن الأنباري، 1987م، 377)، ولفظ (تَغَشْمَر)(ابن الأنباري، 1987م، 378)، ولفظ (رسَسْتُ)(ابن الأنباري، 1987م، 383)، ولفظ (النحاحة)(ابن الأنباري، 1987م، 393)، ولفظ (سَلْف)(ابن الأنباري، 1987م، 405)، ولفظ (الثَّلّة)(ابن الأنباري، 1987م، 406)، وغيرها.

الخاتمة:

1- تعقّب الأنباري قطرب في ثلاثة وعشرين موضعًا، أصاب في بعضها، ولم يوفق في بعضها الآخر، وكان للباحث في بعضها رأي يخالف فيه العالمين، ويجده أقرب للصواب.
2- كشف البحث عن اختلاف منهجي العالمين في تحديد مفهوم الأضداد، فقد كان قطرب أكثر توسعًا وإطلاقًا لهذا المفهوم، بينما وجدنا أبا بكر الأنباري أكثر تدقيقا وتحقيقا وتحديدًا له، وكذا اختلاف هدفيهما في هذه الظاهرة، ممّا نتج عن ذلك إدخال كثير من الألفاظ غير الضدّية في دائرة الأضداد أو إخراجها منها.
3- كشف البحث عن ظاهرة إقحام بعض الألفاظ في الأضداد، وليست من الأضداد بشيء، إمّا تعسفًا، وإمّا وهمًا، وإمّا بقصد الاتّساع في جمع أكبر عدد من الألفاظ الضدّية، وكانت تلك الظاهرة أكثر حضورا عند قطرب.
4- وضع الأنباري شروطًا معينة يجب توفّرها في اللفظ ليصحّ إدخاله في دائرة الأضداد، وخلافها يُخَرَّج اللفظ من حروف الأضداد.
5- اعتمد الأنباري مبدأ الدّرس والتحليل في أغلب تعقّباته لآراء قطرب، إذ كان يعمل النظر فيها، ويدرسها ويحلّلها قبل إصدار أحكامه بعدم ضدّية هذا اللفظ أو ذاك، فقد كان أكثر شموليّة وموضوعية ممّن سبقه بهذا المضمار.
6- أقام كثيرًا من تعقّباته ونقوده على تعارض أقوال اللغويين المختلفة، فأورد قول قطرب وأقوال غيره من اللغويين وقارن بينهما ليخلص إلى ما يراه صوابًا.
7- لم يقتصر دور الأنباري على جمع الأضداد ونقلها كما هو الحال مع قطرب، بل اعتمد مبدأ التعليل في تعقّباته لآراء قطرب، فقد كان يتعقّب وينقد ويعترض على ما يجده أُلصق بالضدّية وليس هو بشيء منها، ولم يكتفِ بذلك، بل كان يُعلّل تعقّباته ونقوده واعتراضاته هذه.
8- احتكم الأنباري في بعض تعقّباته إلى السياق واستعمال الناس للّغة للفصل بين معنى ومعنى آخر.
9- استوفى الأنباري الحجج واستقصى الشواهد في أغلب تعقّباته، وكان متوسّعًا في الاحتجاج ومتساهلًا فيه، ومكثرًا من الأخذ بالسماع والرّواية، سيرًا على نهج أساتذته الكوفيين في ذلك، وفي بعض الأحيان يلتجأ إلى القياس لتصحيح ضدّية لفظ أو توجيهه أو تخريجه.
10- لم تكن تعقّبات الأنباري ونقوده لآراء قطرب عنيفة وهجوميّة، ولا محل انتقاص واستهزاء، بل تميّزت أغلبها بالهدوء والدقّة والموضوعيّة.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد (ت 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: ظاهر أحمد الراوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، د.ط، د.ت.
- ابن بالي، علي بن بالي القسطنطيني (992هـ)، خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1983م.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ)، تقويم اللسان، تح: د. عبد العزيز مطر، دار المعارف – القاهرة، ط2، د.ط.
- ابن الجوزي، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، تح: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1984م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت 321هـ)، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م.

- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، إصلاح المنطق، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2002م.
- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2000م.
- ابن عباد، الصاحب بن إسماعيل بن عباد (ت 385هـ)، المحيط في اللغة، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب – بيروت،ط1، 1994م.
- ابن العربي، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله (ت 543هـ)، أحكام القرآن، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (ت 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422هـ.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – دمشق، د.ط، 1979م.
- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1997م.
- ابن فارس، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1986م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت 276هـ)، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، 1981م.
- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، د.ط، د.ت.
- ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي (ت 515 هـ)، الأفعال، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1983م.
- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد (ت 438هـ)، الفهرست، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، ط2، 1997م.
- ابن منظور، (أبو الفضل جمال الدين محمد ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط2، د.ت.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمى (ت 209هـ)، مجاز القرآن، تح: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، د.ط، 1381هـ.
- الإربلي، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1971م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تح: عمر سلامي، وعبد الكريم حامد، دار إحياء التراث العربي - لبنان، ط1، 2001م.
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت 215هـ)، والسجستاني (سهل بن محمد بن عثمان ت 250هـ)، وابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن إسحق ت 244هـ)، والصغاني (الحسن بن محمد بن الحسن ت 650هـ)، ثلاثة كتب في الأضداد، الناشر: أوغت هفنر، المطبعة الكاثوليكية للأدباء اليسوعيين- بيروت، د.ط، 1912م.
- آل ياسين، محمد حسين، الأضداد في اللغة، مطبعة المعارف – بغداد، ط1، 1974م.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت 328هـ)، الأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، د.ط، 1987م.
- أنيس، د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الإنجلو المصرية - القاهرة، ط8، 1992م.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.
- البونسي، أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن الفهري (ت651هـ)، كنز الكتاب ومنتخب الآداب، تح: حياة قارة، المجمع الثقافي- أبو ظبي، د.ط، 2004م.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت 429هـ)، فقه اللغة وأسرار العربية، تح: د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية – بيروت، ط2، 2000م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد (ت 291هـ)، مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، د.ط، 1948م.
- ثعلب، الفصيح، تح: د. عاطف مدكور، دار المعارف – القاهرة، د.ط، د.ت.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت393هـ)، الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1990م.
- الحريري، القاسم بن علي بن محمد (ت 516هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، ط1، 2003م.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط1، 1412هـ.
- الزَّبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 2004م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله (ت 389هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، ط2، 1973م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ)، أساس البلاغة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م.
- الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تح: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، ط2، د.ت.
- السامرائي، د. إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس – بيروت، ط2، 1981م.
- السبتي، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض (ت 544هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة - تونس ودار التراث - القاهرة، د.ط، د.ت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3، 1988م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1998م.
- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان، د.ط، د.ت.
- الصحاري، أبو المنذر سلمة بن مسلم العَوْتبي (ت 511هـ)، الإبانة في اللغة العربية ، مجموعة محققين، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، ط1، 1999م.
- الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن (ت 650هـ)، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تح: عبد العليم الطحاوي، وإبراهيم إسماعيل الأبياري، وآخرين، مطبعة دار الكتب – القاهرة، د.ط، 1971م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764هـ)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تح: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1987م.

- الصفدي، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، د.ط، 2000م.
- الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مكة المكرمة، ط1، 2001م.
- الطيار، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، ط1، 1432هـ.
- العلايلي، عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، المكتبة العصرية – مصر، د.ط، 2003م.
- الفارابي، أبو إسحاق بن إبراهيم (ت 350هـ)، ديوان الأدب، تح: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب – القاهرة، د. ط، 2003م.
- الفتّني، جمال الدين محمد طاهر بن علي (ت 986هـ)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط3، 1967م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت 207هـ)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1، د.ت.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت 175هـ)، العين، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال – بيروت، د.ط، د.ت.
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت 817هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط8، 2005م.
- الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تح: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، د.ط، 1992م.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار المعارف - القاهرة، ط2، 1977م.
- قطرب، أبو علي محمد بن المستنير (ت 206هـ)، الأضداد، تح: د. حنّا حداد، دار العلوم – السعودية، ط1، 1984م.
- قطرب، الأضداد، تح: هانس كوفلر، مجلة إسلاميكا، مج 5، 1932م.
- كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن (ت 310هـ)، المنتخب من غريب كلام العرب، تح: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى- مركز إحياء التراث الإسلامي/ مكة المكرمة، ط1، 1989م.
- اللخمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام (ت 577 هـ)، شرح الفصيح، تح: د. مهدي عبيد جاسم، ط1، 1988م.
- اللّغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي (ت 351هـ)، الأضداد في كلام العرب، المجمع العلمي العربي - دمشق، تح: عزة حسن، ط2، 1969م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد (ت 450هـ)، النكت والعيون، تح: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ط، د.ت.
- المديني، أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد (ت 581هـ)، تح: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، ودار المدني – جدة/ السعودية، ط1، 1988م.
- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (ت 421هـ)، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 2003م.
- المنجد، محمد نور الدين، التضاد في القرن الكريم، دار الفكر – دمشق، ط1، 1999م.

- المنشي، محمد جمال الدين بن بدر الدين (ت 1001هـ)، رسالة الأضداد، تح: د. محمد حسين آل ياسين، مكتبة الفكر العربي – بغداد، ط1، د.ت.
- النسفي، أبو حفص عمر بن محمد (ت 537هـ)، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، 1311هـ.
- نصار، د. حسين نصار، مدخل تعريف الأضداد، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2003م.
- الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد (ت 401هـ)، الغريبين في القرآن والحديث، تح: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار الباز – الرياض، ط1، 1999م.
- الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (ت ٤٣٣ هـ)، إسفار الفصيح، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط1، 1420هـ.